الخطّة العامّة لتنسيق التعريب في الوطن العربيّ

الأستاذ الدكتور محمود أحمد السيّد(*)

الخطّة العامّة لتنسيق التعريب في الوطن العربيّ

نحاول في هذا البحث أن نقف على مدخل تعريفيّ لما نعنيه بالتنسيق والتعريب، وأن نبيّن واقع تنسيق التعريب على نطاق الساحة القوميّة، ومن ثمّ نقترح خطّة عامة تتضمّن ضروب التنسيق الملحّة في مسيرة التعريب.

أولاً- مدخل تعريفيّ

التنسيق لغة من الفعل «نَسَقَ، ومصدره نَسْقٌ، ومضارعه ينسُقُ» أي نظمه على السواء، والفعل نسَّق ومصدره تنسيق بمعنى نظَّم ورتَّب. والنَسَق هو ما كان على نظام واحد من كل شيء. ونَسَقُ الكلام بمعنى متلائم على نظام واحد(7).

والتنسيق مصطلحاً هو **تزامن وتكامل وتنظيم** أعمال مجموعة من الكائنات الحيّة والأنشطة والمسؤوليات لضمان استخدام موارد معيّنة بأفضل كفاءة ممكنة بغية تحقيق أهداف محدّدة، وهو – إلى جانب التنظيم والرقابة والإدارة- واحد من أهم الأمور لنجاح أيّ عمل من الأعمال، ولا يقتصر مفهوم التنسيق على الإنسان وحده، وإنّما يشمل أيضاً الكائنات الحيوانيّة والنباتيّة كافةً، ذلك لأنّ الكائنات المتعدّدة الخلايا أعضاء وأجهزة وأنسجة وخلايا تختلف في

(*) رئيس اللجنة الوطنية السورية للتمكين للغة العربية، ونائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق.

(7) الدكتور محمد يوسف رضا، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، بيروت 2006 ص1608.

بساطة تركيبها وفيزيولوجيتها، ويرتبط التنسيق خاصّة بأجهزتها العصبية وبالهرمونات التي تنتجها غددٌ معيّنة في أجسامها، فتتحكّم في وظائفها المختلفة.

ومن البدهيّ أن أجهزة الجسم هي منظومة متكاملة، لا تستطيع أن تعمل مستقلة بعضها عن بعضها الآخر، لأنّها مرتبطة معاً بشكل أو بآخر، وعملها المشترك هو نموذج بالغ الأهميّة لما نسمّيه **التنسيق** Coordination.

ويتجلّى التنسيق في جميع جوانب الحياة المحيطة بنا، ففي أوقات معيّنة من فصل الخريف يشاهد سكان المناطق الشماليّة الباردة أسراباً من آلاف الطيور كالإوز وغيره، تطير متجهة نحو الجنوب في شكل معين (حرف V) بقيادة واحد منها، فتهبط للراحة مساءً في بحيرات أو أماكن معيّنة، وتغادرها صباح اليوم التالي لتكمل رحلتها، وتكرّر هذه الرحلة في فصل الرّبيع، ولكن بالاتجاه المعاكس.

ويرى المرء آلافاً مؤلّفة من النحل تطير بنظام دقيق لتبحث عن غذائها، ثم تعود بعد ذلك إلى خلاياها في الطريق نفسه الذي سلكته في رحلة الذهاب.

ويجلس المرء في قاعة محكمة فيرى نظاماً متميّزاً يديره قاض، يترافع أمامه محامون أو مدّعون، ويُستجوبُ فيه شهود، وذلك كلّه بغية الوصول إلى الحقيقة وإصدار الحكم المناسب بشأن قضية مدروسة.

وإذا ما دقّقت في خطّة دراسيّة في إحدى الكليّات الجامعية، فإنّك تجد أنّ هذه الخطّة قد وضعت بعناية، ووزعت مقرّراتها على الفصول والسنوات بشكل مناسب للتسلسل الزمني المحدّد.

وإذا سرت في شوارع مزدحمة بالناس والسيارات، فإنّك ترى مسارب محدّدة للسيارات يلتزم السائقون القيادة ضمنها، وممّرات للمشاة يلتزمون العبور ضمنها بغية تنظيم السير وتجنّب الحوادث.

وإذا كنت مسافراً بالطائرة، فإنّك ترى أن الطائرة، تقطع مسافات طويلة في زمن قصير، فتطير في ممّرات جوّية معيّنة وفي مواعيد محدّدة، وتتقيّد بتعليمات مشدّدة في إقلاعها وطيرانها وهبوطها، فهي نموذج علميّ وتنفيذيّ رائع من البنيان والأجهزة المصمّمة لتحقيق طيران آمن وسريع.

هذه الأمثلة كافةً تعد نماذج جليّة لما ندعوه «تنسيقاً» هادفاً إلى تحقيق غايات معيّنة. وفي تنفيذ مشروع ما يضطلع بإنفاذه فريق من الباحثين، نلاحظ أن نجاحهم في تحقيق الأهداف المبتغاة من هذا المشروع لا يتأتّى إلا إذا كان ثمّة تنسيق بينهم، ينظّم أعمالهم وأوقاتهم، ويحدّد أفضل استخدام لإمكاناتهم وكفاياتهم، فتنطلق أعمالهم من:

-تحديد خطّة أعدّت بعناية فائقة تتضمّن جميع تفاصيل العمل، ومراحله الزمنيّة، وما ينجم عنه من دراسات ومطبوعات وأعمال...الخ.

-تحديد أهداف معيّنة يعملون جميعاً لتحقيقها بأفضل صورة ممكنة.

-إيمانهم بالعمل الجماعيّ وروح الفريق في ضوء مفهوم الـ «نحن» لا «الأنا».

-تأمين الموارد البشرية المساعدة والاعتمادات الماليّة الكافيّة، والتجهيزات اللاّزمة..

-المرونة في تعديل المسار وتقبّل التغيير في ضوء الواقع، ووضع البدائل لتجاوز المعوّقات والعقبات.

وما دمنا في صدد وضع خطّة عامّة لتنسيق التعريب، فإنّ التعريب لا يقتصر على ترجمة النصوص الأجنبيّة ونقلها إلى العربيّة وتعليم العلوم الأجنبيّة بالعربيّة، ولا يقتصر على إيجاد مقابلات عربيّة للألفاظ الأجنبيّة لتعميم العربيّة واستخدامها في ميادين المعرفة البشرية كافةً، وإنّما يعني بمفهومه الشامل سيرورة اللغة العربيّة وانتشارها في جميع مناحي الحياة تعليماً وإدارةً وإعلاماً

وتواصلاً، وفي جميع قطاعات التنميّة الشاملة والمستدامة، أداءً سليماً على الألسنة والأقلام.

ذلك هو التعريب الذي نقصده في هذه الدراسة متمثّلاً في «سيادة اللغة العربيّة على ساحة الوطن العربيّ بما يوحّد المشاعر العربيّة، ويجمعها حول تاريخها وواقعها ومصيرها، ممّا يجعلها عاملاً جوهريّاً في الخروج من دائرة التخلّف السياسيّ المتمثّل في التجزئة إلى حرّية الوحدة العربيّة في الصورة التي تؤصّل دور الأمّة العربيّة التاريخيّ والمصيريّ»[8].

ومادامت اللغة العربيّة هي لغتنا الأمّ، فإن أهميّتها ترجع إلى أنّها عنوانٌ للشخصيّة القوميّة التي تعرف بها بين الآخرين وأمارة على هويّتها، كما أنّها النافذة التي تطلّ فيها هذه الشخصيّة على تاريخها وحضارتها وقيمها وثقافتها.

ومن هنا كانت الأمم الحيّة التي تحترم شخصيتها حريصة على مقوّماتها، «فلا نكاد نعرف أمة ذات شأن وتاريخ تترخّص في أمر لغتها بالسماح بإشاعة الضعف فيها أو العبث بها، فضلاً عن إهمالها والتخلّي عنها، واصطناع لغة أجنبيّة أخرى مهما تكُ هذه اللغة من القوة والانتشار، ومهما يكُ أهلها من التقدّم والتحضّر والتفوّق». [9]

وها هي ذي الشواهد ماثلة أمامنا على الصعيد العالميّ تشير إلى أن أمماً اعتمدت لغتها الأمّ في شؤون حياتها، ولم تكن للغاتها عراقة لغتنا العربيّة في مسيرة الحضارة البشرية، فها هي ذي كوريا وفيتنام ورومانيا وبلغاريا وفنلندا واليونان...الخ تدرّس كلّ منها بلغتها الوطنيّة، وها هي ذي إسرائيل تحيي لغتها

(8) الدكتور محي الدين صابر، قضايا الثقافة العربية المعاصرة، الدار العربية للكتاب، تونس 1982 ص 92.

(9) الدكتور أحمد هيكل، ندوة اللغة العربية بين الواقع والمأمول، الجمعية الخيرية الإسلامية، القاهرة مارس 2001 ص 104.

العبريّة الميتة منذ ألفي سنة، وتقيم دولتها العنصريّة العبريّة على أساس لغتها، في الوقت الذي تجد فيه على نطاق الساحة القوميّة أنه لا يوجد قرار جدّيّ لإنجاز التعريب، ولا قرار مضادّ، وهذا الإهمال يعني في الحقيقة استمرار التخلف والتبعيّة والأميّة؛ ذلك لأنّ كلّ قرار يستهدف التقدّم والتطوّر يتساوى منطقيّاً مع قرار التعريب، فمضمون القرارين واحد يتمثل في سياسة قوميّة تخطّط لمستقبل عربيّ، ولن يتمّ إصلاح في حال غياب سلطة لها نفوذ على الصعيد القوميّ، إذ «لا تجرؤ السلطات الخاضعة لمنطق الإقليميّة على تبنّي الإصلاح لأنّها تعتمد الازدواجيّة السياسيّة، فهي تحافظ في دساتيرها على اعتماد العربيّة الفصيحة لتكسب قدراً من الشرعيّة أمام جماهيرها، وتفسح في المجال لنشر لسان أجنبيّ لتحقيق قدر من التحديث أمام الآخرين، وتترك الحرّية للهجات العاميّة لتضمن قدراً من الاستقلال الداخليّ» [10] على حدّ تعبير الباحث المغربيّ عبد الله العروي.

وإذا كانت المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم «الألكسو»، هي الجهة المعنيّة في جامعة الدول العربيّة على الصعيد القوميّ بتوحيد الفكر بين أبناء الأمّة العربيّة بطريق التربيّة والثقافة والعلوم كما ينصّ على ذلك دستورها، فإن سبيل هذا التوحيد هو استعمال اللغة العربيّة وعاء الثقافة، وبوتقة التفاهم، والأمينة على حفظ التراث، والموحِّدة والموحَّدة على الصعيد القوميّ، ويجيء مكتب تنسيق التعريب على أنه أحد الأجهزة التابعة للمنظّمة ليعمل على تنسيق الجهود التي تبذل للتوسّع في استعمال اللغة العربيّة في التدريس في جميع مراحل التعليم، وتنسيق الجهود التي تبذل لإغناء اللغة العربيّة بالمصطلحات الحديثة، ولتوحيد المصطلح العلميّ الحضاريّ في الوطن العربيّ بكلّ الوسائل الممكنة.

(10) عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، المركز الثقافي العربي، بيروت ط2 1988، ص28.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتب يتبع في مسعاه التنسيقيّ منهجيّة تقوم على الأسس الآتيّة: (11)

1- جمع المقابلات العلميّة العربيّة الموضوعة للمصطلح الأجنبيّ الواحد الوافد، والعمد إلى التنسيق بينها، ومقارنتها بالمصطلح التراثيّ إن وجد.

2- عقد ندوات مصغرة بين أهل الاختصاص تروم مراجعة المصطلحات العربيّة المقترحة، ومقارنتها بمقابلاتها الأجنبيّة في ضوء مدلولاتها العلميّة.

3- استكمال النقص في المصطلحات العربيّة في ضوء ما يرد عليها من الغرب.

4- الإعداد لمؤتمرات التعريب بهدف النظر في المصطلحات المنسّقة وتوحيدها وتعميم استخدامها على الصعيد العربيّ.

إلا أن المكتب في ضوء الأهداف المرسومة للتعريب بمفهومه الشامل، لا يقتصر عمله على تنسيق المصطلحات دعماً للتعريب، وإنّما يسهم في معالجة القضايا اللغويّة مع جهات معنيّة أخرى بالنهوض باللغة العربيّة كاتحاد المجامع العلميّة اللغويّة العربيّة من جهة، واتحاد الجامعات العربيّة والمديريّات المعنيّة في المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم من جهة أخرى، ومع غيرها من المراكز والمؤسّسات والاتحادات ذات العلاقة..من طرف ثالث.

ثانياً- واقع تنسيق التعريب

إن أي خطّة لتنسيق التعريب لابدّ لها أن تنطلق من الواقع لتعرف إيجابيّاته وسلبيّاته، فتعزّز الإيجابيّات، وتتلافى السلبيّات، ومن ثمّ توضع التوجّهات، وترسم الصوى للارتقاء بذلك الواقع تحقيقاً للأهداف المرسومة.

(11) الدكتور علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 2 1987، ص 121.

ولقد ورد في النظام الداخليّ لمكتب تنسيق التعريب الصادر بتاريخ 1973/11/27 ما يلي: (يقوم المكتب بالمساهمة الفعَّالة في الجهود التي تبذل في الوطن العربيّ للعناية بقضايا اللغة العربيّة ومواكبتها للعصر، واستجابتها لمطالبه، وذلك بطريق:

1- تنسيق الجهود التي تبذل للتوسّع في استعمال اللغة العربيّة في التدريس بجميع مراحل التعليم وأنواعه وموادّه، وفي الأجهزة الثقافيّة ووسائل الإعلام المختلفة.

2- تتبُّع حركة التعريب وتطوّر اللغة العربيّة العلميّة والحضاريّة في الوطن العربيّ وخارجه، بجمع الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع ونشرها أو التعريف بها.

3- تنسيق الجهود التي تبذل لإغناء اللغة العربيّة بالمصطلحات الحديثة، ولتوحيد المصطلحات الحضاريّة في الوطن العربيّ بكل الوسائل الممكنة.

4- الإعداد للمؤتمرات الدوريّة للتعريب.

ولما كان مكتب التعريب منوطاً به عمليّة تنسيق الجهود التي تبذل للتوسّع في استعمال اللغة العربيّة في التدريس بجميع مراحل التعليم وأنواعه وموادّه، وتنسيق الجهود التي تبذل لإغناء اللغة العربيّة بالمصطلحات الحديثة وتوحيد المصطلحات الحضاريّة في الوطن العربيّ، كان مسار التنسيق قد مرّ بمراحل ثلاث هي: [12]

المرحلة الأولى: وتمثّل التنسيق في مراسلة الدول العربيّة ومؤسّساتها المتخصّصة لتوافي المكتب بما يتوفّر لديها من مصطلحات إنجليزيّة وفرنسيّة مع المتداول من المقابلات العربيّة في العلم المعنيّ، واستخراج المستعمل من

(12) الدكتور أحمد شحلان، منظومة التنسيق: المفهوم والإجراء، مجلة اللسان العربي، العدد السابع والأربعون، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، عام 1998، ص 32.

المصطلحات في المؤلّفات التعليميّة، وتنسيق ما تجمّع من المادّة المصطلحيّة ضمن قوائم ثلاثيّة اللغة وتوجيهه إلى جهات الاختصاص في الدول العربيّة لإبداء الرأي، وعقد ندوة لدراسة المصطلحات وفق الأسلوب التالي:

-التصحيح والتدقيق.

-الإضافة والدمج والانتقاء.

-البحث عن المقابل العربيّ الدقيق.

ولعل من عيوب هذه الطريقة أنّها لا توفّر إلاّ ما وجد فعلاً من المصطلحات، فيظلّ هناك خصاص في المصطلحات العربيّة التي لم تقترح من قبلُ.

المرحلة الثانية: وتمثّل التنسيق في تكليف المكتب خبيراً متخصصاً في مادّة المعجم بإعداد ورقة عمل مستأنساً بما صدر في هذا المجال عن المجامع والمعاهد المختصّة العربيّة والدوليّة مع التقيّد بمنهجيّة المكتب، وتكليف خبير آخر متخصّص في العلم ذي مكانة علميّة مرموقة للمراجعة والتدقيق، وإرسال المشروع بعدها إلى الجهات العربيّة المختلفة لإبداء الملاحظات، ومن ثمّ عقد ندوة لدراسة المشروع تمهيداً لعرضه على مؤتمر التعريب ووضع اللمسات الأخيرة عليه قبل إقراره.

وهكذا صادق مؤتمر التعريب الثاني الذي عقد بالجزائر عام 1973، على معجمات الفيزياء والكيمياء والنبات والرياضيّات والجيولوجيا، وقد صدرت بثلاث لغات الإنجليزيّة والفرنسيّة والعربيّة.

وصادق المؤتمر الثالث المنعقد بطرابلس بليبيا عام 1977، على معجمات في الجغرافيا والفلك (مجموعة أولى)، والتاريخ والفلسفة والمنطق وعلم النفس والصحة وجسم الإنسان والرياضيّات والإحصاء والفلك (مجموعة ثانية)، والرياضيّات البحتة والتطبيقيّة (مجموعة أولى) باللغات الثلاث.

وصادق مؤتمر التعريب الرابع الذي عقد بطنجة عام 1981، على معجمات في الكهرباء وهندسة البناء والمحاسبة والتجارة والنجارة والبترول والجيولوجيا (مجموعة أخرى)، والحاسبات الإلكترونية، باللغات الثلاث.

وصادق مؤتمر التعريب الخامس الذي عقد بعمان عام 1985، على معجمات في الفيزياء العامة والنوويّة والتربيّة والاجتماع والأنتروبولوجيا، والكيمياء العامة واللسانيّات، والألعاب الرياضيّة (الجزء الأول)، بالإضافة إلى معجمات أنجزتها هيئات متخصّصة في مجال الزراعة والإحصاء والسكك الحديديّة، وباللغات الثلاث.

وصادق مؤتمر التعريب السادس المنعقد بالرباط عام 1988، على معجمات في الآثار والقانون والاقتصاد والجغرافيا والموسيقى.

المرحلة الثالثة: وسلك المكتب فيها منذ عام 1990 مسلكاً آخر يختلف عن المنهجين السابقين، وتمثّل هذا في الخطوات الآتيّة:

1- التعاقد مع مؤسّسة علمية أكاديميّة متخصّصة في مجال المشروع لتكون هي المشرف العلميّ على إنجازه، وهي التي تختار الخبراء وتتبع العمل خطوة خطوة إلى منتهاه بمساعدة من المكتب.

2- إرسال المشروعات المعدة إلى المجامع والمؤسّسات المختصّة ورجال الجامعات والمهتمّين للنظر فيها.

3- وضع المشروع بعد إنجازه بين يدي اتحاد المجامع اللغويّة للدرس والتصحيح وإبداء الرأي.

4- عقد ندوة تحت قبّة مجمع من المجامع أو في رحاب اتحاد المجامع.

5- تقديم المشروعات إلى مؤتمر التعريب للنظر فيها من جديد، ثم المصادقة عليها.

وفي ضوء ذلك، أعدّت مشروعات معاجم المؤتمر السابع الذي جرت وقائعه في الخرطوم، وهذه المشروعات هي «المعجم الموحّد لمصطلحات السياحة، المعجم الموحّد لمصطلحات البيئة، المعجم الموحّد لمصطلحات الزلازل، المعجم الموحّد لمصطلحات الطاقات المتجددة»، كما أعدّت مشروعات المؤتمر الثامن وهي «المعجم الموحّد لمصطلحات الميّاه، المعجم الموحّد لمصطلحات الاستشعار عن بعد، المعجم الموحّد لمصطلحات التقنيات التربوية، المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام، المعجم الموحد لمصطلحات الفنون التشكيليّة»، وأعدّت مشروعات المؤتمر التاسع وهي «المعجم الموحّد لمصطلحات الأرصاد الجويّة، المعجم الموحّد لمصطلحات الهندسة الميكانيكيّة، المعجم الموحّد لمصطلحات المعلوماتيّة، المعجم الموحّد لمصطلحات علوم البحار».

وبالطريقة نفسها أعدّت مشروعات مؤتمري التعريب العاشر والحادي عشر، فكانت مشروعات مؤتمر التعريب العاشر «المعجم الموحّد لمصطلحات الصيدلة، المعجم الموحّد لمصطلحات الطبّ البيطريّ، المعجم الموحّد لمصطلحات تقنيّات الأغذيّة، المعجم الموحّد لمصطلحات المورثات، المعجم الموحّد لمصطلحات الحرب الإلكترونيّة والإجراءات المضادّة.

وكانت مشروعات مؤتمر التعريب الحادي عشر «الإدارة العامة والمرافق المختصّة، العادات والتقاليد والأزياء، التدبير المنزليّ، الغزل والنسيج».

وإذا كان من مهامّ مكتب تنسيق التعريب الإعداد للمؤتمرات الدوريّة للتعريب، فلم يكن عمل هذه المؤتمرات مقتصراً على مناقشة مشروعات المعاجم المراد توحيدها على الصعيد القوميّ، وإنّما كانت تناقش قضايا لغويّة أخرى، وتقترح توصيّات بشأنها. إلاّ أنه من الملاحظ أن ثمّة غيّابًا للتنسيق في هذه المؤتمرات على المستويين العام والنوعيّ الخاصّ كما يتبيّن فيما يلي:

1 – ضعف التنسيق على المستوى العام:

لو ألقينا نظرة على مسيرة مؤتمرات التعريب في الوطن العربيّ على مدى نصف قرن (1961-2011) [13]، لوجدنا غياباً لعمليّة التنسيق بين مؤتمر وآخر، حتى إنّنا لنجد أن التوصيّات التي أوصى بها **مؤتمر التعريب الأول المنعقد في المملكة المغربيّة سنة 1961** لم تنفّذ في معظمها، وقد مضى عليها نصف قرن، ومن هذه التوصيات المتعلّقة بالتنسيق وتوحيد الجهود:

1- إنشاء شعبة وطنية للتعريب في كل بلد عربيّ تتبع نشاط الهيئات المشتغلة في بلدها وتكون صلة بينها وبين المكتب الدائم في المغرب «مكتب تنسيق التعريب»، وتقدّم إليه الحصيلة العلميّة التي تنتهي إليها الجهود في ذلك البلد.

2- إرسال جميع المؤلّفات العامة والمدرسيّة والمجلاّت الأدبيّة والعلميّة التي تصدر في مختلف الأقطار العربيّة إلى المكتب الدائم.

3- إنشاء مجمع موحّد لكل المجامع اللغويّة في الوطن العربيّ.

4- إنشاء مجامع لغويّة في البلاد العربيّة التي ليس فيها مجمع.

5- إنشاء جهاز في كل بلد عربيّ تكون مهمّته تتبّع حركة الترجمة للكتب والمؤلّفات وتسجيل كل ما يترجم من ذلك، وموافاة المكتب الدائم للمؤتمر بجميع المعلومات التي تخصّه.

6- توحيد صور التعليم المختلفة (الرسميّ والحر والأجنبيّ) في كل بلد عربيّ، لضمان أجيال متماثلة التفكير والثقافة والاتجاه القوميّ العامّ.

(13) الدكتور عبد الكريم خليفة، مؤتمرات التعريب في الوطن العربي على مدى نصف قرن، مبادئ وتوجهات وتوصيات، مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن مستقبل اللغة العربية، عام 2012.

7- وضع خطّة لتوجيه وسائل الإعلام العامّة من صحافة وإذاعة وسينما وغيرها، لتكون وسيلة من وسائل التعريب ونشر اللغة الفصحى بين طبقات الشعب المختلفة وتقريب لغة التخاطب من الفصحى. ويعبّر المؤتمر عن أسفه على إصرار بعض منتجي السينما على استعمال اللهجات المحلّية.

8- العمل على أن تهدف كتب المطالعة المدرسيّة إلى تقويّة روح الوحدة العربيّة، إن عن طريق الموضوعات التي تتكلّم عن الوطن العربيّ ومفاخره وأسس وحدته، أو عن طريق المختارات الأدبيّة التي تمثّل الإنتاج الفكريّ في مختلف البلاد العربيّة.

9- وضع معجمِ معانٍ ليستعين به أبناء العربيّة في العثور على الألفاظ الدقيقة لما يجول في أذهانهم من المعاني والصور.

10- توحيد الطرق المختلفة لرسوم الأرقام والرموز العلميّة والأصوات الأجنبيّة.

مؤتمر التعريب الثاني عقد في الجزائر عام 1973:

أوصى باستخدام اللغة العربية لغة للتدريس في جميع مراحل التعليم وإعداد المصطلحات العلميّة الموحّدة، انطلاقاً من أن تأصيل العلوم وانتشار المعارف في أمّة من الأمم لا يكون إلاّ بلغتها، وأن اللغة العربيّة قادرة بحكم طبيعتها وخصائصها وتراثها الذي أسهمت به في الحضارة الإنسانيّة على أن تكون لغة العلم الحديث تدريساً وتأليفاً وبحثاً. وأن الدعوة إلى تدريس العلوم باللغة العربيّة والعناية بها، لا تعني إهمال الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبيّة.

وأقر المؤتمر توحيد المصطلح العلميّ واستعمال المصطلحات في كلّ مجالات الأداء والإبلاغ في المدارس والأنديّة وفي وسائل الإعلام وفي الدوائر والمكاتب، وذلك في عمل مشترك عامّ يعايش المجتمع في كلّ طبقاته وفئاته وفي

كلّ مراحله التعليمية، حتى يتمّ التفاعل بين اللغة والمجتمع على نحو يقود التطوّر الفكريّ والتطور اللغويّ في خطّين متكاملين، يقطع الطريق على التفاوت أو التناقض الذي نشهده أحياناً بين الحياة واللغة وتطبيقاتهما المختلفة.

ورأى المؤتمر أن تدريس العلوم بالعربيّة في المرحلة الثانويّة وحدها، نوع من العمل الناقص، وأنه ينبغي تدريس العلوم بالعربيّة في التعليم العامّ كله، في الجامعات والمعاهد.

وأوصى المؤتمر أن تقوم المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربيّة بتأليف كتب في المواد العلميّة المختلفة تستخدم فيها المصطلحات المقررة، وذلك للسنتين الأولى والثانية من الدراسة الجامعيّة، تيسيراً على الدول العربيّة التي لا تستطيع في هذه المرحلة النهوض بهذا العمل.

وأوصى اتحاد المجامع العربيّة واتحاد الجامعات العربيّة التي لم تبدأ تدريس العلوم باللغة العربيّة، بالمبادرة إلى استعمال العربيّة في إلقاء الدروس والمحاضرات. كما أوصى أن يكون التدريس في الكلّيات النظريّة باللغة العربيّة، وأن تكون العربيّة السليمة بعيدة عن اللهجات العاميّة، وأوصى المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربيّة بالعمل على إعداد معلّمين لتدريس المواد العلمية باللغة العربية في مراحل التعليم العام، وعقد دورات تدريبيّة لهم تحقيقاً لأفضل المستويات في تعريب التعليم العلميّ.

وأوصى المؤتمر بمتابعة دراسة الموضوعات التاليّة: استعمال الأرقام العربيّة والرموز المتفق عليها عالميّاً في مراحل التعليم العالي، وكتابة المعادلات العلميّة والرياضيّة بهذه الرموز، وكتابة صور بعض الأصوات الأجنبيّة غير الواردة في اللغة العربيّة، وظاهرة السوابق واللواحق في المصطلح العلميّ في اللغة العربيّة واللغات الأجنبيّة.

مؤتمر التعريب الثالث عقد في طرابلس بليبيا عام 1977:

رأى المؤتمر أن الأمّة العربيّة يجب أن تكون قد تجاوزت في أقطارها كلّها فترة التفكير في التعريب، إلى الأخذ به، والتماس كلّ الوسائل له، وقطع الطريق على مراحل التشكيك فيه، واعتباره في المرحلة الحاضرة هدفاً أساسياً من أهدافها، وأسلوباً رئيسياً من أساليب تحقيق وجودها الفكريّ وشخصيتها الحضاريّة ووحدتها النفسيّة واللغويّة.

وانطلاقاً من ذلك، يؤمن المؤتمر بأن التعريب يجب أن يأخذ طريقه إلى المؤسّسات التعليميّة في مراحل التعليم المختلفة ومرحلة التعليم الجامعيّ بخاصة في فروعه كلّها، بحيث تصبح اللغة العربيّة لغة التدريس والبحث معاً، لأن قيادة الحياة في المستقبل لخرّيجي الجامعات، الذين سوف يشغلون مناصب التدريس، ويسيّرون مرافق الحياة المختلفة.

ورأى المؤتمر أن التعريب لا يكفي له أن يضع المصطلح العلميّ، وأن تجتمع حصائله في معجم أو معاجم متخصصة، وإنّما يجب أن يتقدّم التعريب نحو استخدام اللغة العربيّة في مختلف مناشط الحياة وأجهزة الدولة.

وأوصى المؤتمر بحثّ أجهزة الإعلام على استعمال المقابلات العربيّة لكلّ لفظة أجنبيّة، وأن تخصّص الإذاعات المرئية برامج خاصّة لإشاعة هذه المصطلحات، وحثّ الدوائر الرسميّة في الوزارات المختلفة على الالتزام باستعمال هذه المقابلات.

كما أوصى بمناشدة الدول العربية التي لم تبدأ بعد بعملية التعريب في التعليم العالي أو لم تستكملها، أن تتّخذ الإجراءات اللاّزمة لتحقيق ذلك، على أن يحدّد تاريخ قريب معيّن في كل دولة للبدء في عمليّة التعريب.

ومن التوصيّات أيضاً، إنشاء معهد قوميّ للسانيّات يقوم بالأبحاث والدراسات اللغويّة التي تساعد على عمليّات التعريب، وتمّهد لشيوع الفصحى،

وتدريس مادّة تاريخ العلوم عند العرب في كلّ فرع من فروع الكلّيات العلميّة والإنسانيّة.

مؤتمر التعريب الرابع عقد في طنجة بالمملكة المغربية عام 1981

مؤتمر التعريب الخامس عقد في عمان بالأردن عام 1985

-تأكيد التوصيّات السابقة.

-التوصيّة بإصدار القرار السياسيّ اللاّزم للتعريب الشامل، وإلزام مؤسّسات التعليم العربيّة بأن يكون التعليم فيها تدريساً وتأليفاً وبحثاً باللغة العربيّة.

مؤتمر التعريب السادس عقد في الرباط عام 1988

مؤتمر التعريب السابع عقد في الخرطوم عام 1994

مؤتمر التعريب الثامن والتاسع في مراكش بالمغرب عام 1998

مؤتمر التعريب العاشر عقد في دمشق عام 2002

أصدر بيان دمشق حول تعريب التعليم العالي

مؤتمر التعريب الحادي عشر عقد في عمان بالأردن عام 2008

ويجد المتتبّع لهذه التوصيّات التي أوصت بها مؤتمرات التعريب على مدى نصف قرن، أن أغلبها لا يزال رهين الرفوف وحبيس الأدراج، ولم يشقّ طريقه إلى التنفيذ، وأن سياسة التعريب قد أحبطت في البلاد العربية بجميع المعوّقات السياسيّة والاقتصاديّة، وبسياسات تربويّة وتعليميّة أبعدت العربيّة عن التعليم في الجامعات، حتى أصبحت العلوم الإنسانيّة تدرّس بالأجنبيّة، وغدت الإعلانات عن الوظائف تشترط الأجنبية لا العربيّة، وباتت المراسلات الداخليّة والخارجيّة في أغلب الدول العربيّة وفي أتفه الأمور تصاغ بالأجنبيّة، ومازال التعريب الشامل بمفهومه الذي حدّده مؤتمر التعريب الأوّل الذي عقد بالرباط

عام 1961 على أنه ثورة لغويّة وثقافيّة وفكريّة واستكمال للسيّادة الوطنيّة، ينتظر بزوغ فجر جديد لهذه الأمة العربيّة في معظم أقطارها على حدّ تعبير الأكاديميّ عبد الكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربيّة في الأردن.

والسؤال الذي يمثل أمامنا: هل كان ثمّة تنسيق بين فريق العمل الذي أنجز المشروعات المقدمة إلى مؤتمرات التعريب؟ بمعنى، هل كان ثمة تنسيق بين اللغويّين والمتخصّصين العلميّين والفنّيّين؟

وهل كان ثمّة تنسيق بين المؤسّسات العلميّة والجامعات والمجامع اللغويّة ومراكز البحوث العلمية والمتخصّصة؟ وإذا لم يكن ثمّة استعانة بالتقانة في مؤتمرات التعريب الأوليّ، فهل تتمّ الاستعانة بها حاليًا في المؤتمرات التي تعقد على نطاق الساحة القوميّة؟ وهل تدلي الجامعات العربيّة واتحادها بالملاحظات على المشروعات المنجزة قبل الإقرار؟ وهل يسهم معهد التراث العلميّ العربيّ بجامعة حلب في إبداء ملاحظاته على المصطلحات المستمدة من التراث العربيّ؟

وهل أفادت المؤسّسات التعليميّة من المعاجم الموحّدة التي وضعها مكتب تنسيق التعريب؟ ومن الكتب المرجعيّة في الفيزياء والكيمياء والعلوم والبيئة والنحو والتاريخ والجغرافيا وغيرها، والتي وضعتها المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم؟ وهل كان ثمّة تنسيق مع وسائل الاتصال الجماهيريّة لتعميم هذه المصطلحات وبثّها؟ وهل أفاد منها المترجمون والمتخصّصون ومؤلّفو الكتب المدرسيّة ومعدّو البرامج الإعلامية ومحرّرو الموسوعات والمعاجم؟

تلك هي بعض الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات دقيقة لتعرف حركة مسيرة التعريب على الصعيد القوميّ، إلا أن الملاحظة العابرة تدلّ على القصور في التنسيق، وعلى بعثرة في الجهود المبذولة في المؤتمرات والندوات مادام التنسيق يعاني الضعف والغيّاب في أحيان كثيرة!

وقاتمة تلك الصورة التي رسمها الأستاذ المرحوم الدكتور شكري فيصل لخريطة التعريب في الوطن العربيّ إذ يقول: «إن هناك جهوداً بذلت، بعضها فرديّ وبعضها جماعيّ، بعضها قامت به مؤسسّات خاصّة، وبعضها الآخر قامت به مؤسّسات قوميّة، ومنها ما قامت به مجامع لغويّة، ومنها ما قامت به الجامعات. ومن هذه الجهود ما تمّ في الوطن العربيّ، وجهود قامت بها هيئات أجنبيّة. وإن تنوّع هذه الجهود يرسم أمام المرء خريطة زاخرة الخطوط، ولكنها خطوط متداخلة ومتشابكة، تمثّل تكامل الجهود وتقاطعها وتواصلها وانقطاعها، إقليميّتها وقوميّتها، مشكلاتها الجزئية ومشكلاتها الكلّية، اتساعها وضيقها، حذرها وتلكّؤها واندفاعها حتى ليتعذر أن تهتدي إلى الوحدة بينها» [14].

تلك هي صورة لخريطة التعريب في ثمانينيّات القرن الماضي، وهي الصورة نفسها ونحن في العقد الثاني من الألفية الثالثة، لا بل زادت الصورة قتامة: جهود مشتّتة، وغياب في التنسيق، ولقد قاد هذا التشتّت إلى نوع من الجهالة حتى غدا طبيعيّاً أن يجهل بلد ما كان يجري في البلد الآخر، وألاّ تعرف جامعة ما يكون قد نُفِّذ أو ترجم في جامعات أخرى [15].

2- ضعف التنسيق على المستوى النوعيّ:

ما من قطاع حظي بالاهتمام في مجال التعريب أكثر من القطاع الصحّيّ، وطالما عقدت مؤتمرات قوميّة ووطنيّة للبحث في تعريب التعليم الطبيّ في العقدين الأخيرين من القرن المنصرم، ولقد أسهمت المنظمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم في تلك المؤتمرات، إلا أنّ الجهود التي بذلت لم تحقّق الغاية منها، ولا يزال موضوع تعريب التعليم الطبيّ يدور في حلقة مفرغة ونحن في العقدين الأول

(14) الدكتور شكري فيصل، المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي في مجالات المصطلح العلمي والترجمة والتأليف، عرض ودراسة 1982 ص50.

(15) الدكتور محمود السيد، اللغة العربية واقعاً وارتقاء، وزارة الثقافة السورية، دمشق 2010، ص139.

والثاني من الألفية الثالثة. ولعلّ من الفائدة أن نشير إلى مسيرة التعريب في التعليم الطبيّ في عدد من المؤتمرات والندوات التي عقدت بخصوصه[16].

مجلس وزراء الصحّة العرب في دورته الثانية عشرة بالخرطوم آذار (مارس) عام 1987:

أصدر المجلس القرار ذا الرقم /10/ القاضي بتشكيل فريق عمل من الجهات التالية (المكتب الإقليميّ لشرق البحر المتوسّط، المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم، المجلس العربيّ للاختصاصات الطبيّة، المركز العربيّ للوثائق والمطبوعات الصحيّة) يعمل على وضع خطّة تنفيذيّة واقعيّة لتعريب التعليم الطبّي في الوطن العربيّ، وتعرض هذه الخطّة على الدورة المقبلة لمجلس وزراء الصحّة العرب، وتنظيم اجتماع مشترك بين وزراء التعليم العالي العرب ووزراء الصحّة العرب للاتفاق على الخطّة الزمنيّة ومراحل تطبيقها للبدء في تعريب التعليم الطبيّ في كلّيات الطبّ العربيّة، وتشكيل هيئة من وزراء التعليم العالي ووزراء الصحّة العرب للإشراف على متابعة تنفيذ المشروع.

وفي الدورة الثالثة عشرة للمجلس، قرّر تنظيم ندوة عن تعريب التعليم الصحيّ بالتعاون بين مجلس وزراء الصحة العرب، والمكتب الإقليميّ لشرق البحر المتوسّط في دمشق، للاطلاع على التجربة السوريّة في مجال تعريب التعليم الصحيّ، على أن يقوم المكتب الإقليميّ بإعداد ورقة العمل الرئيسيّة لهذا الاجتماع، وللاتفاق مع عمداء كلّيات الطبّ على المراحل التنفيذيّة الواقعيّة للبدء بتعريب التعليم الصحيّ في الوطن العربيّ، وإعلان السنوات العشر التي تبدأ من هذا العام (1988) عقداً عربيّاً لتعريب التعليم الصحيّ.

ونظراً لأهميّة الندوة على الصعيد القوميّ، أوصت اللجنة المشكّلة لهذه الغاية الأمانة العامة لجامعة الدول العربيّة للطلب إلى المنظّمة العربيّة للتربيّة

(16) الدكتور خالد محيي الدين منيمنه، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط، الإسكندرية، 2011.

والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربيّة للمساهمة في دعم سفر بعض عمداء كلّيات الطبّ لتأكيد مشاركة أكبر عدد ممكن.

المؤتمر الطبيّ الرابع والعشرون لاتحاد الأطبّاء العرب حول تعريب التعليم الطبيّ

عقد اتحاد الأطباء العرب مؤتمره الرابع والعشرين في القاهرة في كانون الثاني (يناير) عام 1988، واتّخذ قراراً بتعريب التعليم الطبيّ في الوطن العربيّ انطلاقاً من إيمانه بأن استمرار تدريس الطبّ بلغات أجنبيّة يسهم في تكريس القطيعة وضعف الصلة بين أطباء الوطن العربيّ، ومن أن دساتير الدول العربيّة كافة تنصّ على أن اللغة العربيّة هي اللغة الرسميّة، وأن قوانين تنظيم الجامعات في جميع الدول العربيّة تنصّ على أن لغة التعليم هي اللغة العربيّة.

وقرر اعتبار عام 1988 عام بدء التعريب في جميع كلّيات الطبّ والعلوم الصحيّة في الوطن العربيّ، ودعا إلى تخصيص جائزة تمنح لكلّية الطبّ التي يكون لها قصب السبق في تعريب مناهجها، ودعا إلى إعلان السنوات العشر التي تبدأ بعام 1988 عقداً عربيّاً لتعريب الطبّ والعلوم الصحيّة، على أن يقوم الأمين العام بتشكيل لجنة لمتابعة التعريب تضمّ ممثلاً عن كلّ بلد يقوم بالعمل على متابعة استصدار القرارات التنفيذيّة لتعميم التدريس الطبيّ والصحيّ باللغة العربيّة.

وأكّد أن تكون البحوث التي تلقى في المؤتمرات الطبّيّة العربيّة التي ينظّمها اتحاد الأطبّاء العرب باللغة العربيّة، وألاّ يقبل أيٌّ منها بلغة أجنبيّة، إلاّ إذا كان مصحوباً بترجمة كاملة إلى اللغة العربيّة.

ودعا المكتب الإقليميّ لشرق البحر المتوسّط في منظّمة الصحّة العالميّة إلى المسارعة في تنظيم اجتماع لعمداء كلّيات الطبّ في الوطن العربيّ، للاتفاق على الخطوات العمليّة لاستكمال عمليّة تعريب التعليم الطبيّ في الوطن العربيّ.

ولم يكتف الاتحاد بذلك القرار، بل دعا إلى اتخّاذ خطوات فوريّة تمثّلت في:

-استصدار قرار في كل بلد عربيّ بالتوقف نهائيّاً عن التدريس الطبيّ والصحيّ بغير اللغة العربيّة في موعد لا يتجاوز 1997.

-البدء باستعمال اللغة العربيّة في الشرح والتفسير حتى لو اضطرّ المدرس إلى استعمال المصطلحات الأجنبية كما هي في مرحلة انتقالية محدّدة.

-الشروع على الفور في وضع أسئلة الامتحانات باللغتين العربيّة والأجنبيّة، والسماح للطالب بالإجابة في الامتحان باللغة العربيّة.

-إدخال مقرّر اللغة الأجنبيّة في مناهج الدراسة الطبّيّة في جميع الكليّات الطبيّة والصحيّة.

-قبول تقديم الرسائل الجامعيّة العليا باللغة العربيّة، وتشجيع ذلك بالحوافز المناسبة.

-إلزام الباحثين المتقدمين للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه بتقديم ترجمة كاملة لرسائلهم باللغة العربيّة.

-البدء الفوريّ بتدريس مقرّرات «الصحة والطبّ الوقائيّ» و«الطبّ الشرعيّ» و«الطبّ النفسيّ» باللغة العربيّة في جميع الكليّات.

-تضمين الامتحانات التي يجتازها المتقدّم لدرجتي الماجستير والدكتوراه امتحاناً في الترجمة العلميّة من اللغة العربيّة وإليها.

-أن يكون من شروط الترقيّة في وظائف هيئات التدريس نشر بحوث باللغة العربيّة.

المؤتمر الإقليميّ لتعريب التعليم الطبيّ في البلاد العربيّة:

عقد المكتب الإقليميّ لشرق المتوسّط في منظّمة الصحّة العالميّة مؤتمراً إقليميّاً لتعريب التعليم الطبيّ في البلدان العربيّة في القاهرة في يونيو (حزيران) عام

1990، وقد حضر المؤتمر ستة وثلاثون من عمداء وأساتذة العلوم الصحّية في الوطن العربيّ، ومن ممثّلي المؤسّسات والهيئات العربيّة المعنيّة باستعمال اللغة العربيّة في التعليم الصحيّ والطبيّ.

وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر تدارس موضوع تعريب التعليم الصحيّ والطبيّ في جميع كلّيات الطبّ في الوطن العربيّ، وبحث متطلّبات عملية التعريب، وتحديد الحاجات والإمكانات، ووضع خطّة عمل لأعمال التعريب في السنوات المقبلة. ووضع المؤتمر خطّة تنفيذية للسنوات العشر المقبلة اشتملت على الجوانب التاليّة:

أولاً- استعراض الحالة الراهنة:

إن لغة التعليم المستخدمة حالياً في كلّيات الطبّ الجامعية هي العربيّة في كل من سورية وليبيا والسودان، والفرنسيّة في المغرب والجزائر وتونس ولبنان، والإيطاليّة في الصومال، واللغة الإنجليزيّة في بقيّة الكلّيات في البلدان العربيّة. وثمة بعض المقرّرات تعلّم بالعربيّة في بعض الكلّيات غير المعربة كلياً «مقرّرات السنوات السريريّة في كلّية طبّ عدن، ومقرّر الطبّ الشرعيّ والصحة النفسيّة والدراسات العليا في كلّية الأزهر، ومقرّر الطب الشرعيّ في الكليّات العراقية».

أما المؤسّسات التي يمكن أن تسهم في عمليّة التعريب فهي (مجلس وزراء الصحّة العرب، منظّمة الصحّة العالميّة: المكتب الإقليميّ لشرق البحر المتوسّط بالإسكندريّة، المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم بتونس، وزارات التربيّة والتعليم في الدول العربيّة، اتحاد الجامعات العربيّة، اتحاد الأطبّاء العرب وسائر الاتحادات الصحيّة والطبيّة والصيادلة، أطبّاء الأسنان، التمريض..الخ، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، مجامع اللغة العربيّة في الأقطار العربيّة، المركز العربيّ للتعريب والتأليف والترجمة والنشر بدمشق).

وفي توصيف الحالة الراهنة رأى المؤتمر أن ثمّة مدرّسين متمكّنين من التعليم والكتابة والمحاضرات والترجمة والتأليف في عدد لا بأس به في الكليّات

المختلفة (العراق، مصر، تونس، الأردن، سورية، اليمن»، وأن ثمّة مدرّسين لديهم الاستعداد والكفاءة في التعليم باللغة العربيّة.

وأعدّ قسم تنمية الموارد البشرية الصحيّة في المكتب الإقليميّ لمنظّمة الصحّة العالمية (وحدة التعليم والتعميم) قائمة من الكتب المرجعيّة والمنهجيّة بلغت (73) ثلاثة وسبعين كتاباً، وهي الكتب التي تدرس في كليّات الطبّ في سورية، وعمّمتها على جميع كليّات الطبّ وزوّدتها بها.

ثانياً- متطلّبات عملية التعريب:

1- تهيئة المدرّس:

- العمل على تعزيز اقتناع هيئات التدريس بمزايا التعريب.
- تنظيم زيارات يقوم بها العمداء والأساتذة المعنيون إلى الكليات التي تدرّس بالعربيّة.
- إقامة ندوات دوريّة لتبادل الخبرات والمعلومات.
- تشجيع المدرّسين على الترجمة والتأليف والنشر. وفي هذا المجال دعت منظمة الصحّة العالميّة مجموعاتِ عملٍ من أساتذة كلّيات الطبّ المتخصّصين لتأليف الكتب التاليّة:

«كتاب منهجيّ في الطبّ الشرعيّ والسموميّات، كتاب منهجيّ في طبّ المجتمع والصحّة العامة، كتاب منهجيّ في التغذية، كتاب منهجيّ في الطبّ النفسيّ»، كما دعمت المنظمة المركز العربيّ للوثائق والمطبوعات في ترجمة وطباعة العديد من الكتب الطبيّة، والتي منها، «الموجز الإرشاديّ عن الممارسة الطبيّة العامّة (هاريس)، أمراض العين، الموجز الإرشادي عن التخدير، الموجز الإرشاديّ عن أمراض العظام والكسور، دليل طريقة التصوير الشعاعيّ.

2- توفير المصطلح الطبيّ الموحّد: وفي هذا المجال صدرت الطبعة الرابعة من المعجم الطبيّ الموحّد، وتشتمل على أكثر من 150.000 مصطلح طبيّ

باللغتين العربيّة والإنجليزيّة. وصدر معجم مصطلحات طبّ العين وأمراضها باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، ومعجم الوراثيّات والعلوم البيولوجيّة والجزيئيّة.

3- توفير الكتب العربية المنهجيّة والمرجعيّة وقد زودت بها مختلف كلّيات الطبّ في الوطن العربيّ.

4- إعداد الوسائل التعليميّة.

5- توفير الدورّيات العلميّة باللغة العربيّة.

6- وضع مناهج خاصّة لتعليم اللغة الإنجليزيّة أو الفرنسيّة للطلاّب، والاهتمام بتعليم اللغات الأجنبيّة في التعليم ما قبل الجامعيّ وفي التعليم الجامعيّ، مع الاهتمام بالنهوض بمستوى اللغة العربيّة.

ثالثاً- الخطة التنفيذيّة لتطبيق التعريب الكامل

وتشتمل الخطّة على:

1- جوانب عامّة

2- جوانب تخص كليّات الطبّ

3- عوامل مساعدة ضروريّة.

أما الجوانب العامة، فتتمثّل بالالتزام بالقرارات الصادرة عن مجلس وزراء الصحة العرب، على أن تقوم المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم، بإبلاغ هذه القرارات إلى وزارات التعليم العالي، وتعزيز مسيرة التعريب وفقاً لعمل جماعيّ تساهم فيه جميع كلّيات الطبّ والسلطات التعليميّة والصحّية المعنيّة، والعمل على أن يمثّل عقد التسعينيّات مرحلة التحوّل في الأوضاع الراهنة وتشكيل لجنة دائمة لمتابعة التعريب، وإنشاء صندوق عربي لتمويل الخطّة التنفيذيّة للتعريب.

وأما الجوانب التي تخصّ كليات الطبّ، فتتمثّل فيما يخصّ الدراسة في البدء بالتعريب في ضوء الإمكانات دون تأجيل، على أن تكون بخطوات متدرّجة، تبدأ بالسنة الأولى في الدراسة، وتتدرّج بعد ذلك عاماً بعد عام، ويسمح بالتعريب الفوريّ للموادّ التي يرغب أساتذتها في ذلك، على أن تعدّ أسئلة امتحانات الموادّ التي لم تعرّب باللغتين العربيّة والأجنبيّة، وتترك للطلاب حرّية الإجابة باللغة التي يختارونها. ويطلب من طلاّب الدراسات العليا تقديم ملخّصات عربيّة وافيّة للرسائل المعدة بلغة أجنبيّة، ويشجّعون على تقديم ترجمات كاملة بالعربيّة، ويتعيّن الاهتمام بالنهوض بمستوى التمكّن من اللغة العربيّة ومن لغة أجنبيّة أخرى، والتوسّع في استخدام العربية في أعمال الكليّات الإدارية والتنظيميّة كافةً، ويتعيّن الاهتمام بدور الطلاّب في مسيرة التعريب، ومن المفيد إنشاء لجنة في كلّ كلّية طبيّة لمتابعة مسيرة التعريب، وتذليل ما يصادفها من صعوبات.

وتتمثّل فيما يخصّ إعداد المدرّس، بتشجيع الأساتذة على المحاضرة والترجمة والتأليف باللغة العربيّة، مع توفير حوافز مادّية وأدبيّة لكلّ إنجاز، وإعداد مناهج تدريبيّة مدروسة لتهيئة المدرّسين «زيارات إلى سورية، تقديم ملخصات وافيّة بالعربيّة لبحوثهم، وتبادل الزيارات بين أعضاء الهيئات التدريسيّة في الكليّات المختلفة».

وأما الجوانب المتعلقة بالعوامل المساعدة الضروريّة، فتتمثَّل في العناية بترجمة مختصرات المقابلات التي تنشرها المجلاّت الطبيّة العالميّة، والاتفاق مع بعض الناشرين العالميّين على إصدار ترجمات عربيّة لدوريّاتهم، ومتابعة المصطلحات العلميّة الجديدة في عالم الطبّ، وإيجاد المقابلات العربيّة لها، وتشجيع كلّ الجمعيّات والمنظّمات الطبيّة العامّة والاختصاصيّة على اجتماعات دوريّة يحضرها المختصّون العرب، ويدعى إليها مختصّون أجانب لبحث التطورات العلميّة الحديثة، وتنظيم اجتماعات دوريّة لأساتذة كليّات الطب وعمدائها لمناقشة أمور التعريب، والاهتمام بتوفير المراجع والمجلات والدوريات الأجنبيّة إلى جانب المراجع العربيّة، وتنشيط فعاليات المنظّمات والمراكز العاملة في حقل التعريب بهدف التنسيق والتآزر والتعاون.

رابعاً- المراحل الزمنية لتطبيق الخطّة التنفيذيّة:

ثمة متطلبّات أساسيّة ذات أولوية قبل البدء بمراحل التعريب، وهذه المتطلبّات الأساسيّة تتجلى في تعزيز الاقتناع بين سلطات التعليم والخدمات الصحيّة، وتشكيل هيئة متابعة التعريب التي تتولّى توجيه وتنسيق المسيرة، وإعداد ميزانيّة سنويّة لتمويل تكاليف التعريب.

أما مراحل التعريب فهي:

المرحلة الأولى: يقترح أن تستغرق ثلاث سنوات، ويؤمل أن يتمّ خلالها اتخاذ الخطوات التنفيذيّة لتعزيز فعالية «المركز العربيّ للوثائق والمطبوعات الصحيّة» في الكويت، والمركز العربيّ للتعريب والتأليف والترجمة والنشر في دمشق، بغية تمكينهما من أداء مهمتهما، وتنشيط أعمال الهيئات المعنيّة بالتعريب، ولا سيما إصدار المعاجم وإعداد الوسائل التعليميّة ونشر المجلاّت الطبيّة..الخ، وإعداد الكتب الدراسيّة مع الاهتمام بالتأليف أكثر من الترجمة، والتركيز على إصدار المراجع المتعلّقة بالعلوم الأساسيّة التي سيبدأ بها التعريب.

ويبدأ التعريب في الكلّيات على النحو التالي:

-البدء بتدريس علوم السنتين الأولى والثانية في هذه المرحلة.

-تشجيع الأساتذة على الشرح والمناقشة بالعربيّة وفي الاجتماعات العلميّة.

-توزيع ترجمة عربيّة لأسئلة الامتحانات ويترك للطلاّب حرية اختيار لغة الإجابة.

-الطلب إلى طلاّب الدراسات العليا تقديم ترجمات عربيّة وافيّة لرسائلهم.

-الطلب إلى الأساتذة كافةً إضافة ترجمات عربيّة وافيّة لبحوثهم ومنشوراتهم.

ويقوم المكتب الإقليميّ لمنظّمة الصحة العالمية بالمساعدة على تنظيم دورات تدريبيّة لتهيئة المدرّسين، «زيارات إلى الجامعات السوريّة وغيرها من الجامعات التي تدرّس بالعربيّة، وزيارات متبادلة بين أساتذة كليّات الطبّ التي تدرّس باللغة العربيّة، وتوفير معلومات عن المراجع الطبيّة المتاحة باللغة العربيّة»، وتخصيص جوائز سنويّة للأعمال المتميّزة في مجال التعريب.

المرحلة الثانية: ويقترح أن تمتدّ عامين، ويؤمل أن يتمّ خلالها تعزيز الجهود والخطوات التي بدأت في المرحلة الأولى، وترجمة أو تأليف كتب مراحل الدراسة الطبيّة المتقدّمة للسنوات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة، على أن يسهم في توفيرها كلّ من مركز الوثائق والمطبوعات الصحّيّة ومنظّمة الصحّة العالميّة والمركز العربيّ للتأليف والترجمة والنشر والمجامع اللغويّة والجامعات وكليّات الطبّ المختلفة. على أن يستمرّ إعداد المعاجم الطبية المفصّلة والمختصّة، وتنشيط المناهج الدراسيّة الخاصّة بتعلم اللغات الأجنبيّة والنهوض بمستوى اللغة العربيّة.

المرحلة الثالثة (مرحلة التنفيذ الكامل): وتمتدّ من عام 1995-1999 وتشمل:

أ – تكملة «مسيرة التعريب» في الكليّات التي بدأت فيها بخطوات متباينة.

ب – تبدأ كليات الطب التي لم تحرز تقدّماً ملموساً في مسيرة التعريب بنظام «التعريب على مراحل سنوية متصاعدة»:

- مرحلة تعريب السنة الأولى 1995
- مرحلة تعريب السنة الثانية 1996
- مرحلة تعريب السنة الثالثة 1997
- مرحلة تعريب السنة الرابعة 1998
- مرحلة تعريب السنة الخامسة 1999

على أن يكتمل التعريب في نهاية العقد المتفق عليه.

ج- توضع أسئلة كلّ الامتحانات ويجاب عنها باللغة العربيّة.

د- تستمر الخطوات التي بدأت في المرحلتين السابقتين، وتعزز في ثلاثة مجالات هي «تبادل الزيارات والخبرات، تعليم مكثّف للغات الأجنبيّة للطلبة والنهوض بمستوى اللغة العربيّة».

هـ- يبدأ المكتب الإقليميّ للمنظّمة بالاتصال بالناشرين لإصدار تراجم عربية لدوريّاتهم.

و- تنشأ هيئة لمتابعة وملاحقة المصطلحات العلميّة الجديدة وإيجاد الترجمات المناسبة لها.

ز- تواصل المراكز والمؤسّسات المعنية تأليف وترجمة ونشر المقالات والدراسات والبحوث التي تظهر في المجلاّت العلمية.

وفي نهاية العقد يكتمل تعريب التعليم الصحيّ والطبيّ.

المؤتمر الطبيّ السابع والعشرون لاتّحاد الأطبّاء العرب:

عقد اتحاد الأطبّاء العرب مؤتمره السابع والعشرين في شهر أوكتوبر «تشرين الأول» عام 1991 تحت شعار «تعريب التعليم الطبيّ»، وتضمّن جدول أعماله عقد عدد من الندوات، منها، «ندوة تعريب التعليم الطبيّ» حضرها جمع غفير من الأطبّاء والأساتذة الجامعيّين والعمداء وممثّل منظّمة الصحّة العالميّة، وكان توجّه العمل إيجابيّاً، إذ أشير إلى أن الخطوات الأولى في التعريب الطبيّ كانت ناجحة إلى حد ما، إلا أن بعض الأصوات في الندوة نادت بسلوك مرحليّ في التعريب في البلدان التي تدرّس الطب حاليّاً بالفرنسيّة، كما نادت بتعزيز القرار التربويّ في جميع مراحل التعليم باستعمال العربيّة على أن يعزّز بقرار سياسيّ يتّخذ على مستوى القمة.

مؤتمر تعريب تعليم الطبّ والعلوم الطبيّة في الوطن العربيّ- خطوات تطبيقية: نظّمت جمعية الأطبّاء البحرينيّة مؤتمراً حول تعريب الطبّ والعلوم الطبيّة

في الوطن العربيّ في المنامة في شهر شباط «فبراير» عام 1993 تحت شعار «تحدّث بالعربية، تعلّم بالعربيّة»، وتمثّلت أهداف المؤتمر في استعراض وتقييم مسيرة تعريب تعليم الطبّ في الوطن العربيّ، وبيان ما تمّ إنجازه من الخطط الهادفة إلى تنفيذ التعريب، وتقويمه، واستكمال وضع الجداول الزمنيّة لتنفيذ التعريب بحلول عام 1999، والعمل على استحداث لجنة تنفيذيّة، ومتابعة عمليّة التعريب.

وأكد المؤتمر أن استعمال اللغة العربية-لغة الأمّ- في تعليم العلوم الطبيّة والصحّية هو مظهر لذاتيتّنا الثقافيّة والتاريخيّة، وأن انعكاسات الذاتيّة الثقافيّة على العلوم واستعمالاتها موضوع يستحقّ كل الاهتمام والعمل المستمرّ على تحقيقه.

ولقد صدر عن المؤتمر توصيّات عامة وأخرى خاصّة بالمكتب الإقليميّ والمركز العربيّ للوثائق والمطبوعات الصحيّة. أما التوصيّات العامّة فقد دعت إلى العمل على استصدار قرار سياسيّ في كل قطر لدعم تدريس الطبّ وسائر العلوم الصحّية باللغة العربيّة، على أن يسبق ذلك التزام من مجالس كلّيات الطبّ بالتدريس بالعربيّة نابع من اقتناع أعضاء الهيئات التدريسيّة، والعمل على توفير الحوافز والتشجيع بمختلف الوسائل على الترجمة والتأليف في مجال الطبّ وسائر العلوم الصحّيّة باللغة العربيّة، ولاسيما تشجيع أعضاء الهيئات التدريسيّة على كتابة محاضراتهم باللغة العربيّة، والاعتماد في الترجمة والتأليف على المعجم الطبيّ الموحّد قدر الإمكان، وإعطاء الأولويّة للتعيين في البلدان العربيّة لخرّيجي كليّات الطبّ التي تدرّس بالعربية، وتفضيل هؤلاء الخرّيجين عند الإعارة إلى جامعة أخرى، ووضع منهج خاصّ قويّ لتعليم اللغة الأجنبيّة لطلبة كلّيات الطبّ، ووضع أسئلة الامتحانات في الكليّات التي تعلّم بغير العربيّة باللغتين الأجنبيّة والعربيّة في وقت واحد، مع إعطاء الفرصة للطالب للإجابة بإحدى اللغتين أو بمزيج منهما، وتخصيص ركن في كل مجلّة طبية تصدر في الوطن العربيّ لنشر أخبار التعريب، وتشجيع هذه المجلاّت على نشر مقالات باللغة العربيّة، وتشجيع كليّات الطبّ وسائر المؤسّسات الطبيّة على الاشتراك في الدوريّات التي تتناول

موضوع التعريب، والعمل على توفير المراجع الطبيّة العربيّة والدوريّات الصادرة باللغة العربيّة في مكتبات هذه الكلّيات والمؤسّسات، وإعداد منهج لتدريب أعضاء الهيئات التدريسيّة على إلقاء دروسهم ومحاضراتهم باللغة العربيّة، مع الاستعانة بالخبرات المتوفّرة في داخل القطر أو خارجه، وتشجيع الأساتذة على الاستعانة بالكتب الطبيّة العربيّة المتوفّرة حالياً ريثما يؤلّفون أو يترجمون كتبهم الخاصّة، وإبلاغ المكتب الإقليميّ لمنظّمة الصحّة العالميّة بالعزم على ترجمة أو تأليف أيّ كتاب جامعيّ ليقوم المكتب بالتعميم على الجهات المعنيّة تجنباً للتكرار، والعمل على إعداد مكتبةٍ تحتوي على موادّ تعليميّة مسموعة ومرئية باللغة العربيّة وما إلى ذلك من وسائل التعليم والتعلّم، وتزويد البنك الآليّ السعودي للمصطلحات «باسم» بكل ما يستجدّ في مجال المعلومات والاستصدارات باللغة العربيّة، بغية تعميم آخر المعلومات في مجال تأليف وترجمة الكتب الطبيّة بالعربيّة على جميع الهيئات المعنيّة.

أما التوصيّات الخاصة بالمكتب الإقليميّ، فدعت اللجنة الدائمة لمتابعة مسيرة التعريب والمؤلفة بموجب قرار المؤتمر الإقليميّ لتعريب التعليم الطبيّ في البلدان العربيّة الذي عقد في القاهرة في يونيو (حزيران) عام 1990، إلى الاجتماع مرّتين كل عام إن أمكن، والعمل على تشكيل لجان متابعة قطريّة تتبعها وتتبع كل مجلس قُطريّ من فروع في كليّات الطبّ المختلفة، والعمل على إصدار نشرة دوريّة حول أخبار تعريب التعليم الطبيّ، وتيسير توفير مجموعات الكتب الجامعيّة المختارة للكليّات التي تطلبها، وتزويد جميع كليّات الطبّ العربيّة بنسخ مما يمكن توفيره، وتنسيق ترجمة الكتب الجامعيّة بين الجهات المختلفة القائمة تحاشيّاً للتكرار، ومراجعة المعجم الطبيّ الموحّد بصفة دوريّة لتقويمه وتحديثه وإصداره في طبعات متجدّدة، وإعداد دليل إقليميّ بأسماء المؤلّفات والنشرات الطبيّة التي صدرت حتى الآن، والتنسيق بين الجهات المضطلعة بالتعريب، ولاسيما مراكز التأليف والترجمة والنشر في دمشق والمركز العربيّ للوثائق والمطبوعات الصحيّة

ومركز تنسيق التعريب وسائر المراكز الأخرى فيما يتعلق بتعريب التعليم الطبيّ، وعقد لقاءات على مستوى عمداء كليّات الطبّ كلّما كان ذلك لازماً وممكناً، وتنسيق عملية توفير الكتاب الجامعيّ من خلال التأليف من قبل مؤلّف واحد أو عدة مؤلّفين، أو من خلال الترجمة والاتصال بدور النشر العالميّة لإصدار طبعات عربيّة للكتب الأجنبيّة بمجرد صدورها، ومواصلة تنظيم زيارات أعضاء هيئات التدريس للبلدان العربيّة، ومتابعة تنفيذ الخطّة العامّة للتعريب وتعميمها، والعمل على إعداد نشرة لإعلام الطلبة والأساتذة بفوائد التعريب، والعمل على إصدار مجلّة طبيّة عربيّة بالتنسيق مع اتحاد الأطبّاء العرب والمجلس العربيّ للاختصاصات الطبيّة والمركز العربيّ للوثائق والمطبوعات الصحيّة.

وأما التوصيّات الخاصة بالمركز العربيّ للوثائق والمطبوعات الصحيّة فقد نصّت على تركيز جهود المركز في المرحلة الراهنة على تأليف وترجمة الكتاب الجامعيّ والدوريّات الطبيّة، وقيام المركز باستكمال الشبكة العربيّة للمعلومات الطبيّة في سبيل نشر وتوصيل المعلومات على أوسع نطاق، وتحديث الأدلّة المتعلقة بأسماء الأطبّاء والخدمات والمراكز العلاجيّة والجهات المعنيّة بعمليّة التعريب، وذلك بغية تعزيز الاتصال المستمرّ بين المراكز الإقليميّة والقوميّة والمحليّة.

وعلى الرغم من أنّ ثمّة جهات متعدّدة التزمت الإسهام في عمليّة تعريب التعليم الطبيّ على نطاق الساحة العربيّة على أن يكون عام 2000 نهاية لأعمال هذا التعريب، إلا أننا ونحن في العقد الثاني من عام 2012 مازلنا نلاحظ تلكّؤاً في عملية التعريب وتسويفاً في إنجازها، ودعوة إلى استعمال اللغات الأجنبيّة في العمليّة التعليميّة التعلّمية في الكليّات العلميّة في جامعات الوطن العربيّ على أنها لغات كونيّة، وكأن العربيّة ليست من اللغات الكونيّة، ولم تسهم في مسيرة الحضارة البشريّة في مختلف مجالاتها وميادينها على حدّ زعمهم وتفكيرهم وتجاهلهم أن لغتنا العربيّة برهنت عن قدرتها على استيعاب جميع العلوم والمعارف في القرنين العاشر

والحادي عشر الميلاديّين أو الرابع والخامس الهجريّين، وأثّرت تأثيراً واضحاً في اللغات التي احتكت بها دون أن تتأثّر هي بشكل أساسيّ بها.

3 – القصور في التنسيق بين المؤتمرات اللغويّة وتعرف الواقع

– عقد المجلس الدوليّ للغة العربيّة مؤتمره في بيروت تحت شعار «اللغة العربيّة لغة عالميّة، وهي مسؤوليّة الفرد والمجتمع والدولة» في المدة الواقعة بين 19 و2012/3/23، وفي المدة نفسها والتاريخ نفسه عقد مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة مؤتمره السنويّ في القاهرة في المدة الواقعة بين 19 و2 نيسان «أبريل» وشعاره «مستقبل اللغة العربيّة».

وهكذا نجد أن شعارات المؤتمرات تتشابه إن لم تتطابق في كثير من الأحيان، وأن كل جهة تعمل مستقلّة دون أن يكون ثمّة تنسيق بينها.

وثمّة من أشار إلى أن من سمات المؤتمر اللغويّ الناجح، أن يكون المنطلق في الدعوة إلى عقده منذ البداية أو ما قبل البداية منطلقاً خالصاً من الغرض، فلا يجوز أن تفكّر جهة أو مؤسّسة ما في الدعوة إلى عقد مؤتمر من باب المنافسة، لأن مؤسّسة أخرى تثقيفيّة دعت إلى مؤتمر آخر، ولا يجوز أن تدعو الجهة نفسها إلى عقد مؤتمر كي يقال غداً وبالفم الملآن، إن هذه الكليّة أو هذه المؤسّسة التربويّة أو غيرها قد عقدت مؤتمراً لغوّياً، فالغرض يذهب بالأهداف والغايات، والمؤتمر يغدو مؤتمر مظاهر وأقرب إلى الاستعراض[17].

ومن مظاهر غيّاب التنسيق أن الجهات العاملة في شؤون اللغة العربيّة لا يعرف بعضهم بعضاً، ولا يعرف بعضهم جهود بعضهم الآخر، الأمر الذي يؤدّي إلى الخروج بتوصيّات ومقترحات وهي منفّذة على الصعيد العربيّ، ففي مؤتمر

(17) الدكتور جوزيف الياس، المؤتمرات اللغوية وجدواها، مجلة «حوار العرب»، بيروت، العدد (8) السنة الأولى تموز 2005.

المجلس الدوليّ للغة العربيّة في شهر مارس 2012، وردت توصيّات في جلسات اللجان الفرعيّة وجلسات المؤتمر العامة من مثل:

-إنشاء منظمة للترجمة والتعريب على الصعيد العربيّ.

-إنشاء منظمة لتنسيق المصطلحات.

-وضع مناهج كتب موحّدة.

-وضع منهجية لوضع المصطلحات.

-تجريب تدريس العلوم الطبيّة والهندسيّة بالعربيّة والوقوف على النتائج.

-دعوة جامعة الدول العربيّة إلى إقامة مركز لتعليم العربيّة لغير أبنائها.

-وضع معجمٍ تفاعليّ حاسوبيّ للغة العربيّة.

-وضع سياسة لغويّة على الصعيد العربيّ.

-إصدار القرار السياسيّ اللاّزم للتعريب.

ولقد فات مقدمّي هذه التوصيات أن أغلب هذه التوصيّات موجودة على الصعيد العربيّ، ويحتاج أداؤها كاملاً إلى تفعيلٍ وتعزيز لا إلى إنشاء من جديد، فالتوصيّة التي تدعو إلى إنشاء منظّمة للترجمة والتعريب على الصعيد العربيّ نفّذتها المنظمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم من قبلُ بإنشاء المركز العربيّ للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، ويعمل منذ أكثر من عقدين على ترجمة أمّهات الكتب العلميّة في مختلف ميادين المعرفة ليسدّ من خلالها حاجات الجامعات العربيّة التي تروم التدريس باللغة الأمّ سداً لذريعة عدم وجود مراجع بالعربيّة.

وتوصيّة إنشاء منظمة لتنسيق المصطلحات التي تضعها الجهات المعنيّة على الصعيد العربيّ نفذتها المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم من قبلُ أيضاً عندما أنشأت مكتب تنسيق التعريب في الرباط بالمغرب، ويعمل على تنسيق المصطلحات ويعتمدها في مؤتمراته العامّة للتعريب التي تشارك فيها المجامع اللغويّة العربيّة.

وتوصية وضع مناهج كتب موحّدة على الصعيد العربيّ نفّذتها المنظمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم من قبلُ أيضاً عندما وضعت مصفوفة الكفايات اللازمة لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسيّ من الصفّ الأول حتى الصفّ التاسع، ووضعت نموذجاً لكتب الصفوف الثلاثة الأولى من مرحلة التعليم الأساسيّ، وعقدت ندوة خبراء لمناقشتها، ثم أخذت ببعض الملاحظات المقدّمة، وعملت على اعتمادها ووزعتها على المعنيّين بوزارات التربيّة العربيّة للاستئناس بها في تأليف الكتب.

وتوصية وضع منهجية لوضع المصطلحات كان قد نفّذها مجمع اللغة العربيّة بدمشق في أحد مؤتمراته العامّة، وقد وضع هذه المنهجيّة فريق من العلماء اللغويّين المتخصّصين، وعمل مكتب تنسيق التعريب على اعتمادها من قبلُ أيضاً، وهي المنهجيّة التي تتبعها المجامع اللغويّة في الوقت نفسه أيضاً.

وتوصيّة تجريب تدريس العلوم الطبيّة والهندسيّة بالعربيّة والوقوف على النتائج، مطبقة منذ قرن كامل تقريباً، وها هي ذي التجربة السوريّة في التعريب ماثلة أمام الأنظار، إذ إن خرّيجي الجامعات السوريّة الذين درسوا الطبّ والهندسة والعلوم البحتة والتطبيقيّة باللغة الأمّ «العربيّة الفصيحة» يتفوّقون على أقرانهم من بعض أبناء الأمّة العربيّة الذين درسوا باللغة الأجنبيّة في الدراسات العليا في الجامعات الأوروبيّة والأمريكيّة، ويعزو أساتذتهم السبب في هذا التفوق إلى دراستهم بلغتهم الأمّ، كما أنهم يتسلمون أرقى المناصب الأكاديميّة في الغرب، ولم تكن دراستهم بلغتهم الوطنيّة بحائل دون ذلك التفوّق والنجاح والألق، فليست التوصية بحاجة إلى تنفيذ تجربة مادامت النتائج ظاهرةً لذي كلّ بصر وبصيرة.

وتوصية دعوة جامعة الدول العربيّة إلى إقامة مركز لتعليم العربيّة لغير أبنائها منفذة منذ زمن بعيد، إذ إن المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم الجهة المعنيّة في جامعة الدول العربيّة أنشأت المعهد الدوليّ لتعليم اللغة العربيّة في

الخرطوم، ويعمل على تأهيل المعلّمين للغة العربيّة من جنسيّات مختلفة، وقد أثبت نجاحه في إعداد الأطر الكفيّة لتعليم العربيّة لغير أبنائها.

والتوصيّة الداعيّة إلى وضع معجم تفاعليّ حاسوبيّ للغة العربيّة منفّذة أيضاً على الصعيد العربيّ، فقد عمل المعهد العالي للعلوم التطبيقيّة والتكنولوجيا بدمشق بالتنسيق والتعاون مع مدينة الملك عبد العزيز بجدة والمنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم على إنجاز هذا المشروع الرائد.

وتوصية وضع سياسة لغويّة قوميّة على الصعيد العربيّ عملت المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم على وضع وثيقة السياسة اللغويّة القوميّة ضمن البرامج التي يتضمّنها مشروع «النهوض باللغة العربيّة للتوجه نحو مجتمع المعرفة»، وهو المشروع الذي تقدّمت به الجمهوريّة العربيّة السوريّة إلى مؤتمر القمة العربيّ الذي عقد في دمشق عام 2008 واعتمده المؤتمر وقدّم الشكر لسوريّة على مبادرتها لإطلاق هذا المشروع.

والواقع أن أغلب التوصيّات التي صدرت يشتمل عليها مشروع النهوض باللغة العربيّة للتوجه نحو مجتمع المعرفة، وحبّذا لو تتكاثف الجهود ويتمّ التنسيق بين الجهات المعنيّة على الصعيد العربيّ لإنفاذ هذا المشروع، على أن يكون هذا التنسيق بديلاً عن بعثرة الجهود.

4- الفوضى في وضع المصطلحات

غنيّ عن البيان «أن مفاتيح العلوم هي مصطلحاتها، وأن مصطلحات العلوم هي ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفيّة، وعنوان ما به يميّز كل واحد منها عما سواه. وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحيّة، حتى لكأنها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدوالّ ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته، ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال»[18].

(18) الدكتور عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس ط1 1984 ص11.

ومن الملاحظ على وضع المصطلحات على نطاق الساحة القوميّة غياب التنسيق بين الجهات التي تضع المصطلحات، وعدم الاتفاق في الأعمّ الأغلب على مصطلح واحد يلتزم به على الصعيد العربيّ، إذ إننا نجد تعدّد المقابلات للمصطلح الواحد، فقد وضعت المصطلحات التاليّة:

إدغام، تماثل، تشابه، مماثلة، مجاورة، مشابهة، انسجام، استيعاب، أمام المصطلح الأجنبيّ «Assimilation»، ووضع: اتفاق، اتحاد، تحالف، أمام المصطلح الأجنبيّ «Alliance»، وسمة وتأشيرة أمام «Visa»، والخطّار أو البندول في مصر هو مقابل المصطلح الأجنبيّ «Pendule»، في حين أنه النوّاس في الشام، والرّقاص في العراق. (19)

وفي مجال النقد تستخدم عدة مصطلحات مقابل المصطلح الأجنبيّ «Romanticisme»، ومن هذه المصطلحات: الرومانسيّة، الرومانتيكيّة، الرومنطقيّة، الرومانتيّة، الابتداعيّة.

ولمفهوم «Poe'tique» في النقد العربيّ المعاصر عشر ترجمات ومقابلات على الأقلّ وهي: الشعريّة، الإنشائيّة، الشاعريّة، علم الأدب، الفنّ الإبداعيّ، فنّ النظم، فنّ الشعر، نظريّة الشعر، البويطيقا، البويتيك».

وثمّة من أشار إلى سبعة عشر مقابلاً عربيّاً للمصطلح الإنجليزيّ «Degeneration» وهي: استحالة، اضمحلال، انحراف، انتكاس، انحطاط، انحلال، انفساد، تحلّل، تدنّ، تدهور، تفسّخ، تلف، تنكّس، حَرَض، حُؤُول، ضمور، فساد (20).

(19) الدكتور محمود السيّد، في قضايا التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق 2010 ص144.

(20) اسلمو ولد سيدي أحمد، منهجية مكتب تنسيق التعريب في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها، الرباط 2011 «المقابلات المشار إليها هي في بحث للدكتور صادق الهلالي، منشور في مجلة اللسان العربي، العدد 39».

ولقد صدرت عن المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم استراتيجيّة تطوير العلوم والتقانة، على أن التِقانة بديل عربيّ لكلمة «تكنولوجيا Technology»، إلا أن ثمّة من يستخدم «تكنولوجيا»، ومن يستخدم «تقنيّة» عازفاً عن استخدام تِقانة.

وثمّة من حاول من الباحثين أن يرصد أسباب فوضى المصطلحات، فألفى أن من بين هذه الأسباب:

1 – جهل الواضعين لها: إذ إن بعض المصطلحات الجديدة يصلنا بطريق الأنباء الصحفيّة والإذاعيّة، وتقع مسؤوليّة ترجمة هذه الأنباء على عاتق المترجمين في وسائل الإعلام المختلفة بناء على اجتهاداتهم الشخصيّة، ذلك لأنّ المترجم لا يمكن أن يكون عالماً بمختلف حقول المعرفة العلميّة والتقانيّة، فيعمد إلى تعريب المصطلح «فاكس» على سبيل المثال، أو أن يضع له مقابلاً عربيّاً بناء على المعنى المعجميّ للكلمة، أو على تصوره للاختراع الجديد. ويشق المصطلح طريقة إلى ألسنة العامّة والخاصّة قبل أن ينتبه له العلماء والمتخصّصون ومجامع اللغة العربيّة، فيسعون إلى تصويبه أو إيجاد البديل الأفضل للمصطلح الأجنبيّ، ولكن بعد فوات الأوان.

2 – تعدد الواضعين: ثمّة عشرات الهيئات العامّة والخاصّة في الوطن العربيّ تعنى بوضع المصطلحات «مجامع اللغة العربيّة، الاتحادات العلميّة والمهنيّة العربيّة، المنظّمات العربيّة، الشركات الأجنبيّة، دور النشر العربيّة...الخ. وفي غياب التنسيق بين هذه الجهات المختلفة يحدث التكرار والتباين في المصطلحات.

3 – تعدد مناهج الواضعين: فبعضهم يميل إلى المصطلحات العربيّة التراثيّة، في الوقت الذي يتجه فيه بعضهم الآخر إلى الألفاظ العربيّة الحديثة، وبعضهم يمنع التعريب (أي نقل المصطلح الأجنبيّ بصورته الأصليّة مثل «بنك وتلفون»)، وآخرون لا يجدون حرجاً في الإكثار منه، وبعضهم يشجّع على النحت، في الوقت الذي يعترض عليه آخرون.

4 – غياب وسائل النشر المصطلحيّ الفعّالة: ثمّة قصور في نشر المصطلحات، وبعضها موحِّد وموحَّد على نطاق الساحة القوميّة، إذ لا يكاد يخرج من الهيئة العلميّة الواضعة له.

5 – الجهل بالمصطلحات التراثية والحديثة: من حيث قلّة الجهود للتعريف بالتراث العلميّ للأمّة العربيّة، وضعف وسائل النشر المناسبة للتعريب بما تنتجه المجامع اللغويّة والهيئات العلميّة الأخرى.

6 – اختلاف الخلفيّة الثقافيّة واللغويّة للمترجمين: فالآلة الواحدة قد تسمى اسمين تبعاً للغة المصدر أو المترجم منها، فالحاسوب: حاسب آليّ في مصر من اللغة الإنجليزيّة «Computer»، وهو «نظّامة أو رتّابة» في المغرب العربيّ من الكلمة الفرنسيّة «Ordinateur»، ومرض «الإيدز» في الإنجليزيّة، هو «السيدا» في الفرنسيّة...وهكذا..

7– غياب التنسيق العربيّ الفعّال في مجال المصطلحات: وهذا يحدث في البلد الواحد وبين جامعاته ومؤسّساته العلميّة، كما أن هنالك غياباً للتنسيق بين اتحاد المجامع اللغويّة العربيّة، وبينه وبين مكتب تنسيق التعريب.

8– غياب الالتزام الصارم والدقيق من المؤلّفين والمترجمين: وقد تكون ثمّة مصطلحات تمّ الاتفاق على بعضها، إلا أن المؤلّفين والمترجمين لا يلتزمون باستخدامها في مؤلّفاتهم وترجماتهم، ويتقاعس نفر منهم في البحث عن المصطلحات العلميّة الصحيحة والمناسبة.[21]

وتجدر الإشارة إلى أنّ غياب التنسيق في استعمال المصطلحات الموحّدة يؤدّي إلى الفوضى والارتباك، وذلك يعني أن عدم الالتزام بالمصطلحات الموحّدة التي تعارف عليها المتخصّصون في المجامع اللغويّة وفي مكتب تنسيق التعريب

(21) محمود إسماعيل صالح، فوضى المصطلحات في الكتابات العربية، مجلة دراسات مصطلحية، العدد الثالث، المغرب، الرباط 2003، ص118.

أدّى إلى اضطراب كثير من الترجمات عندما استخدم فيها مصطلحات جديدة محلّ مصطلحات متداولة عند المتخصّصين، ولو كانت نسبتها قليلة.

ولا يرجع السبب في تلك القلّة من المصطلحات التي اقترحها روّاد التعريب وقبلها الجمهور ودخلت الاستعمال العام إلى تقصير من الروّاد، ولا إلى عجز منهم عن نحت ألفاظ عربية رصينة للتعبير عن مفاهيم غربيّة مستحدثة، وإنما يرجع أساساً إلى ضعف أو انعدام التنسيق بين الجهود المبذولة في هذا الصدد، وإخفاق محاولات الهيئات الرسميّة والمجامع اللغويّة لتوحيد الاصطلاحات، وتوفير قبول عام للألفاظ المستحدثة في الميادين الفنيّة والعلميّة، فكلّ من هذه الهيئات والمجامع يوصي بتبنّي كلمات وتعابير جديدة، ثم لا يسعى بعد ذلك سعياً جاداً من أجل ضمان استخدام كل المتخصّصين في هذه الميادين لها على مستوى الوطن العربيّ، أو حتى على مستوى الدولة الواحدة. ومن ثمَّ صار من الصعب التعبير عن الاصطلاحات المتخصّصة في العلوم والتقانة بالعربيّة على نحو يفهمه كل المشتغلين بهذا الفرع من فروع المعرفة أو ذاك. وساد نوع من الفوضى والارتجال في استخدام التعابير المستحدثة، فإذا نحن نجد للشيء الواحد أو المفهوم الواحد تعابير شتّى كثيرة، ونجد تعبيراً واحداً يعني أشياء أو مفاهيم مختلفة، فالحلّ هنا إذاً يكمن في تنسيق الجهود. (22)

ومن الواجب التنبيه على أن جهود الروّاد يعيبها التركيز الكليّ على الألفاظ المفردة دون الصياغات وطرائق التعبير التي تأثّرت بالصيّاغات الغربية تأثّراً كبيراً، فلغة مؤلّفينا في الاقتصاد والاجتماع والعلوم المختلفة- بله لغة الصحافة والإذاعة- عليها مسحة غربيّة واضحة، إن في صوغ القوالب أو تركيب الجمل أو في طرائق التعبير والأسلوب، وذلك بسبب قلّة نظرهم في كتب التراث. (23)

(22) حسين أحمد أمين، اللغة العربية والصياغات الغربية، مجلة العربي بالكويت، العدد 476 يوليو 1998.

(23) المرجع السابق ص 27.

ومن الملاحظ أن النقاش يشتدّ أحياناً بين المتخصّصين في الشؤون المعجميّة، فهناك من يضع الكلمات بواسطة النحت مثل «كهرطيسي»، وهناك من يبحث عن الكلمات العربيّة الأصيلة فيضع «هاتف مقابل تلفون»، و«الشابكة مقابل الإنترنت». والواقع يجب أن يترك المجال مفتوحاً لجميع الاجتهادات حتى تتكاثر وتتزاحم، ومع مرور الزمن ستتلاشى الكلمات التي لا تحظى بقبول الأغلبيّة، وستصمد المصطلحات الجيّدة، إذ إنّ المعيار هو الاستعمال على أرض الواقع.

وإذا كان ثمّة تباين في المصطلحات العربيّة، فإن مصدر هذا التباين يكمن في أن اللغة الإنجليزيّة هي اللغة الأجنبيّة المعتمدة في أغلب بقاع الشرق العربيّ، في حين تعتمد الفرنسيّة في دول المغرب العربيّ. وليس من الغريب أن يفكر المغاربيّ في كلمة «رتّاب أو نظّام» انطلاقاً من الكلمة الفرنسيّة ordinateur، وأن يقابل العربيّ في المشرق كلمة computer بالحاسوب وآلة حاسبة. ولقد قيل إن «نظّام أو رتّاب» تفضل على الكلمات الأخرى، لأن الآلة تقوم بترتيب المعلومات أكثر من قيامها بحسابات رقميّة، ولكن هذا غير صحيح، إذ إنّ الترتيب ما هو إلا حساب بالمعنى الحديث، فكلمة «حاسوب» تلائم الوظيفة الحسابيّة بمفهومها العامّ، ويبدو أن الرأي قد استقرّ على هذا المصطلح، إذ شاع في أغلب بقاع الوطن العربيّ.

وتجدر الإشارة إلى أن معجم وزارة التربيّة الوطنيّة في المغرب اقترح مقابلين اثنين لمصطلح «osmose» هما «تنافذ» و«أسموز». أما المعجم الموحّد فقد تبنى «أسموز» كما هو، وورد في معجم «المصطلحات العلميّة والفنيّة» مصطلح «التناضح» مقابلاً لمصطلح «osmose». ويقف الباحث محتاراً ما الذي يتبنّاه «التنافذ أم التناضح أم الأسموز»؟ وما المعايير الموضوعيّة التي اعتمدت في المعجم الموحّد للإبقاء على مصطلح «أسموزي» دون سواه؟[24]

(24) محمد ساخي ومحمد نايت الحاج، المصطلح العلمي بين الصياغة والتداول، مجلة اللسان العربي، العدد الخمسون، كانون الأول «ديسمبر» 2000 ص97.

إن إشكاليّة الاصطلاح في العلوم العربيّة هي إشكاليّة فكر ولغة وخطاب ومصطلح في آن واحد، ولا يمكن الفصل بين هذه المقوّمات الأربعة، ثم إن معضلة المصطلح ينبغي مقاربتها من داخل الفكر واللغة العربيّين قبل اللجوء إلى وسائل خارجيّة.[25]

وإذا كان ثمّة تعدّد مصطلحيّ وتسميّات متضاربة وأحياناً متناقضة، فإن ذلك يعود إلى غياب التنسيق في النظرة إلى المصطلحات الحديثة بين ما هو علميّ تقنيّ صرف ومستحدث وما هو حضاريّ، وإلى غياب بناء نظريّة مصطلحيّة تعتمد على المعطيات التاليّة:[26]

1- نظام الوضع والتوليد.

2- نظام الترجمة.

3- النظام الصوتيّ.

4- نظام الحاسوب.

5- نظام التوحيد والتقييس.

وثمة من يرى أنه في حال تعذّر وضع البديل العربيّ المقابل للمصطلحات الأجنبيّة، فإنه لا ضيرَ من الإبقاء على المصطلحات الأجنبيّة واستعمالها كما وردت، على أن يكون الشرح والتفسير باللغة العربيّة، ذلك لأن المصطلحات لا تشكل نسبة كبيرة في الكيان اللغويّ، إذ «أثبتت دراسة حديثة للغة الألمانية أن المصطلحات العلميّة والتقانيّة لا تمثل إلا 11.21٪ فقط من مجموع المفردات المتداولة في اللغة المشتركة»[27].

(25) المرجع السابق ص99.

(26) محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981 ص475.

(27) الدكتور محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، مجلة اللسان العربي، العدد السابع والأربعون، 1998 ص 43.

وإذا كانت المصطلحات تعاني تعدّد الجهات التي تضعها من مجامع لغويّة وجامعات واتحادات علميّة ومنظّمات عربيّة ومترجمين وباحثين وأكاديميّين وإعلاميّين...الخ، كما تعاني تعدّد مناهج التعريب نتيجة تعدّد وجهاته من لجوء إلى المصطلح التراثيّ، ولجوء إلى الاشتقاق، ولجوء إلى النحت...الخ، وتعاني تعدّد مصادر المصطلح، وعدم الالتزام بمصطلحات السابقين أحياناً، فإن المصطلحات تعاني بدرجة كبيرة من بطء الاستجابة للمصطلحات الجديدة في عصر يتفجّر معرفيّاً في مختلف ميادين المعرفة في شهور قليلة.[28]

5- غياب التنسيق في النظام التعليميّ العربيّ

من الملاحظ في النظام التعليميّ العربيّ غياب التنسيق بين المعنيّين في مختلف الأجهزة تخطيطاً وتصميماً وتنفيذاً وتقويماً. وإذا كانت أجهزة النظام التعليميّ تقوم بأعمالها على أساس من التعاون في الوزارة نفسها، كما تستعين في معظم الأحيان بهيئات من خارج الوزارة، فإن التنسيق ضعيف بين هذه الجهات كافةً.

حتى في مجال تأليف الكتب لمرحلة معيّنة أو لصفّ معيّن يلاحظ عدم التنسيق أحياناً، مع أن هذا التنسيق من الأهميّة بمكان حتى لا يكون هناك تعارض وتناقض بين جوانب الخبرة، ولا يقتصر على مؤلّفي الكتب عمودياً وأفقياً، وإنّما حتى في الكتاب الواحد ثمّة قصور في عمليّة التنسيق بين فصوله إذا كان ثمّة عدّة مؤلّفين قد قاموا بتأليفه.

ومن الملاحظ أيضاً، أن التنسيق لا يقتصر على العاملين في النظام التعليميّ العربيّ، وإنما يتجاوزهم إلى الجهات الخارجيّة، إذ إن ثمّة مؤثّرات خارجيّة يتعرّض لها المتعلّمون، ويتفاعلون معها تعمل على هدم ما يبنى في داخل المدارس إن لم يكن هناك تنسيق معها، ذلك لأنّ المدرسة لم تعد وحدها مسؤولة عن تربيّة الأجيال

(28) الدكتور محمود السيد، في قضايا التعريب، مرجع سابق، ص 128 و129.

الصاعدة وتنشئتها، ففي رحاب المجتمع ومؤسّساته ووسائل إعلامه وخطط تنميّته وسوق العمالة فيه ما يتمّم رسالة المدرسة.

وما لم يحدث تناغم بين النظام التعليميّ وسائر الأنظمة الأخرى السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة ..الخ وتنسيق كامل بين النظام التعليميّ العربيّ وجميع العوامل المؤثرة فيه، فلن يتمكن التعريب من بلوغ أهدافه في سبيل بناء الجيل، وتحقيق خطط المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم، قد قامت بجهود طيّبة في وضع كتب مرجعية في أغلب الموادّ التعليميّة لتكون مصدراً هامّاً في تقريب التوجّهات عند تأليف الكتب الدراسيّة، ووضعت نماذج لكتب مدرسيّة في اللغة العربيّة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسيّ بغية الاستئناس بها في التأليف على نطاق الساحة العربيّة توحيداً للفكر والرؤى، إلاّ أنّ الإفادة من تلك الجهود كانت محدودة جداً على غرار قلّة الإفادة من الرصيد اللغويّ للطفل العربيّ الذي وضعته المنظّمة من قبلُ ليكون مرجعاً لمؤلّفي الكتب المدرسيّة وسلاسل الكتب الموجّهة إلى أطفال الوطن العربيّ.

6 – القصور في التنسيق اللغوي الإعلامي

ثمّة نفر قليل من القائمين على شؤون المؤسّسات الإعلاميّة العربيّة يسعى إلى التزام الأساليب اللغوية الصحيحة والمفردات الفصيحة، محافظاً على حرمة اللغة، إلاّ أنّ الالتزام يختلف من بلد إلى آخر، ومن مؤسّسة إعلاميّة إلى أخرى، سواء أكان ذلك من قبل المحرّرين والمذيعين، أم كان من قبل الكتّاب الآخرين، ممن يجرون الحوارات والمقابلات مع شخصيّات مختلفة، أو ممّن ينشرون الدراسات والمقابلات، أو يعدّون المسرحيّات الإذاعيّة والتلفزيّة، والتبعة تقع على كاهل هؤلاء جميعاً، فهم مسؤولون جميعاً عن الالتزام بقوانين العربيّة وقواعدها وأنظمتها وضوابطها، مع الاعتراف بأنّ للغة الإعلام أحياناً طابعها الخاص من سهولة ووضوح وسلاسة في العبارات، وعدم الإخلال بفصاحة الأساليب وسلامة العبارات وصحّة الألفاظ.

وإنّ غياب التنسيق بين البرامج المقدّمة عبر أجهزة الإعلام من جهة، وبين الإذاعة والتلفزة من جانب، ووزارات التربيّة ومراكز الإنتاج البرامجيّ من جانب آخر، من أجل إنتاج برامج كثيرة وهادفة إلى تنميّة المهارات اللغويّة لدى الناشئة بصورة فعّالة، يعدّ أمراً ذا آثار سلبيّة على التمكين للغة العربيّة الفصيحة والارتقاء بها. ذلك أنّ إنتاج سلاسل متكاملة تقدّم حقائق المعرفة المعاصرة والمعلومات الأساسيّة عن التاريخ العربيّ والحضارة العربيّة، والموضوعات المعاصرة، وبلغة عربيّة سليمة إلى جانب برامج تهدف إلى تنمية المهارات اللغويّة المختلفة، ذلك كلّه يسهم في النهوض باللغة والارتقاء بها.

ومن الملاحظ، أن للفضائيّات العربيّة دوراً شديد السلبيّة في الإضرار باللغة العربيّة، ويتجلى هذا الإضرار في اعتماد اللهجات المحليّة المغرقة في عاميّتها، ومن المعروف أن العاميّات أداة تفكيك لنسيج الأمّة الثقافيّ، في حين أن الفصيحة عامل توحيد، كما أن هذه الفضائيات تقدّم في أحيان كثيرة خطاباً دينياً وعظياً يعتمد العاميّة بحجّة التبسيط والوصول إلى مختلف المستويات كما يزعم أصحابه، وكان متوقّعاً أن يكون الخطاب الدينيّ بالفصيحة، والقرآن الكريم حارسها ومرجعها.

وثمّة ظاهرة انتشرت بين الشباب العربيّ، وهي استخدام الحروف اللاّتينيّة على أنها بديل للحروف العربيّة في كتابة رسائل الهاتف المحمول، وتسهم القنوات الفضائيّة العربيّة أيضاً ولاسيما الغنائيّة منها في نشر هذه الظاهرة، فهي تعمل على إحلال الحرف اللاّتينيّ محل الحرف العربيّ في الكتابة العربيّة وإحلال أرقام لاتينيّة محلّ بعض الحروف العربيّة فيما يطلق عليه «عربتيني». وفي ظل هذه الأجواء يمكننا أن نتصوّر بعد مدة ليست ببعيدة وجود جيل لا يجيد القراءة والكتابة بالعربيّة، إلا باستعمال الحروف اللاّتينيّة ليحقّق بذلك ما حاول الاستعمار أن يقوم به على مدار سنوات احتلاله لأرجاء الوطن

العربيّ وأخفق، وكأن القنوات الفضائيّة العربيّة وعددها يزيد على الستين أصبحت أكثر قدرة على محاربة الفصيحة من الاستعمار.[29]

7 – غياب التنسيق في معالجة الرموز العلميّة في الكتب المدرسيّة

من المتعارف عليه أن العلم يختصر المعرفة أحياناً بمصطلحات ورموز وجداول ورسوم بيانية توخيّاً للدقة والسهولة والإيجاز. والرموز تكون رقميّة وإشاريّة، فالرموز الرقميّة (1، 2، 3...الخ)، والإشارات مثل (+) إشارة إلى الجمع و(–) إشارة إلى عمليّة الطرح و(٪) إشارة إلى النسبة و(=) إشارة إلى التساوي..الخ. وإشارة العلامات مثل (<) إشارة للدلالة على الأصغر من و(>) إشارة للدلالة على الأكبر من، و(≤) إشارة أصغر من أو يساوي...

ويدلّنا علم العلامات (السيميائيات) على تعدّد وسائل الاختصار وأدواته، مثل الرمز الحرفي (س) للمجهول في لغة الرياضيّات، والرمز الرقميّ (1، 2، 3) والإشاريّ (+، –، ٪) والمختصر (س) للسؤال و(ج) للجواب، ومختزل الأوائل (ص.ب) صندوق بريد، و(ج.م.ع) جمهورية مصر العربيّة، والمختزل المنحوت (رادار، ليزر، يونسكو)، والمختزل الهجين (س د ي.روم) ...الخ.

وتستخدم الكتب المدرسيّة العلميّة جميع أنواع الرموز والمختصرات والمختزلات والإشارات، وثمّة ثلاثة اتجاهات في التعامل مع الرموز عند كتابة المعادلات والعلاقات:

1- كتب تستخدم الرموز العربيّة فقط خاصّة في مادة الجبر في المراحل الدراسيّة الدنيا.

(29) الدكتور محمود السيّد، اللغة العربية في الثقافة والإعلام، مجلة التعريب، العدد الثاني والأربعون، حزيران (يونيو) 2012، ص23.

2- كتب تستخدم الرموز اللاّتينية فقط داخل النصّ العربيّ بحجّة أنّ الطالب سيحتاج إليها عند مواصلة دراسته في الخارج.

3- كتب تستخدم خليطاً من الحروف العربيّة واللّاتينيّة[30].

وقد يكون هناك خليط من الاتجاهات الثلاثة في القطر الواحد، بل في المدرسة الواحدة، حيث تستخدم كتب الفيزياء مثلاً الرموز العربيّة، في حين تستخدم كتب الكيمياء الرموز اللاّتينيّة، وأكثر من ذلك قد يستعمل الكتاب الواحد للمادّة الواحدة خليطاً من الرموز العربيّة واللاتينيّة.

وهذا الخليط والهجين من النصوص العربيّة والأجنبيّة صيغ بطريقة يمجّها الذوق السليم، فهناك نصوص بالعربيّة تكتب من اليمين إلى اليسار تتخلّلها معادلات بالرموز اللاّتينيّة تكتب من اليسار إلى اليمين، وهذا يؤدّي إلى عدم التناسق والانسجام في الكتاب نفسه.

8 – غياب التنسيق في مجال الترجمة

ثمّة شكوى من ضآلة ما يترجم من اللغات الأجنبيّة إلى اللغة العربيّة، ومن اللغة العربيّة إلى اللغات الأجنبيّة. وليس ثمّة تنسيق في اختيار أمّهات الكتب التي لابد من ترجمتها في مختلف ميادين المعرفة بسبب عدم الالتزام بالخطّة القوميّة الواضحة للترجمة على الصعيد العربي، والتي وضعتها المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم عام 1996، والتي حدّدت أسس اختيار الكتب المراد ترجمتها، ومن سمات حركة الترجمة في الوطن العربيّ عدم التوافق بين الحاجة والفعل، فقد ترجمت كتب ليس فيها نفع يذكر، وأغفلت كتب كثيرة كان ممكناً أن تكون ذات نفع جزيل، وعدم التوازن اللاّزم بين الموضوعات، إذ إنها عنيّت بالآداب والعلوم

(30) الدكتور علي القاسمي، معالجة الرموز العلمية في الكتب المدرسية العربية، المؤتمر السنوي التاسع لمجمع اللغة العربية بدمشق وعنوانه «الكتابة العلمية باللغة العربية، دمشق 2010، ص 18.

الاجتماعية أكثر من عنايتها بالعلوم البحثيّة والتطبيقيّة والتقنيّات، ومن السمات أيضاً عدم بلوغ حركة الترجمة مرحلة النضج من حيث اللغة والأسلوب والمصطلح، وغلبة التسرع والعجلة على كثير من الترجمات[31].

ومن الملاحظ أيضاً أن ثمّة كتاباً يترجم في قطر عربيّ، وإذا هو نفسه يترجم ترجمة مختلفة في قطر آخر، وهذا ما يؤدّي إلى بعثرة الجهود من جهة، وضياع الفائدة المرجوّة فيما لو كان ثمّة تنسيق وتنظيم في مسار الترجمة على الصعيد العربيّ.

كما أنّ القصور في ميدان الترجمة لا يقتصر على ما يترجم إلى العربيّة ومنها إلى اللغات الأخرى، وإنما يشمل مستوى تكوين المترجمين وتدريبهم، ومستوى حماية حقوق المترجمين، كما يشمل حركة الترجمة الآليّة.

وتتجلّى البلبلة أيضاً في ميدان الترجمة في استخدام مصطلحات متباينة ومتغايرة بين مترجم وآخر، وفي استخدام مصطلحات قد لا تكون دالّة ومعبّرة عن المعنى المقصود، الأمر الذي يؤدّي إلى سوء الفهم.

9 – غياب لجان المتابعة

ما أكثر المؤتمرات والندوات التي عقدت على نطاق الساحة القوميّة لمعالجة قضايا التعريب!

وما أكثر التوصيات والمقترحات التي خلصت إليها تلك المؤتمرات والندوات!

وما أقل ما نُفّذ منها!

ويرجع السبب في عدم التنفيذ إلى غيّاب لجان المتابعة، وعدم المتابعة الجدّية، إذ ما إن ينتهي المؤتمر من أعماله حتى تتعرّض تلك التوصيّات إلى

(31) شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار الطليعة الجديدة، دمشق 2007، ص67.

الإهمال من الجهات المنفّذة، ولا مسؤولية على من لم يقم بالتنفيذ، وتبقى الأمور معلّقة، وتتوالى المؤتمرات من غير الالتفات إلى التوصيّات، وتعرف ما نفّذ منها وما لم ينفّذ وتعرف الأسباب والمعوّقات التي حالت دون التنفيذ، يضاف إلى ذلك كلّه أن التوصيّات التي تنتهي إليها مؤتمرات التعريب ليست ملزمة للدول الأعضاء ويا للأسف ! ولكم نتمنّى أن تكون لها صفة الإلزام مادامت هادفة إلى خدمة الأمّة والحفاظ على شخصيّتها وهويّتها وذاتيّتها الثقافيّة متمثّلة في لغتها!

ثالثاً- قضايا التنسيق الملحّة في مسيرة التعريب

إن مسيرة التعريب تتطلب الالتفات إلى معالجة قضايا متعدّدة حتى تتحقّق للتعريب أهدافه، ويجيء في مقدّمة هذه القضايا الملحّة إصدار القرار السياسيّ، والتزام الدول العربيّة في إنفاذه بكل شعور عال بالمسؤولية تجاه هويّة الأمّة ووطنها الروحيّ متمثّلاً في لغتها، ومن ثمّ التخطيط اللغويّ في ضوء سياسة لغويّة واضحة تسلّط الأضواء على جميع الجوانب المؤثّرة في مسيرة التعريب.

ومن هذه الجوانب التي تتطلّب التنسيق الكامل، الجانب التعليميّ والجانب اللغويّ الإعلاميّ، واعتماد منهجيّة واحدة في وضع المصطلحات، وفي الصناعة المعجميّة، وفي تيسير القواعد الإملائيّة والنحويّة، وتصويب الأخطاء اللغويّة، ومعالجة مشكلات تعليم اللغة العربيّة وتعلمها بالأساليب العلميّة، وتفعيل الترجمة إلى اللغة العربيّة ومنها إلى اللغات الأخرى، ورفع المستوى الرقميّ بالعربيّة على الشابكة «الإنترنت»...الخ.

1 – إصدار القرار السياسيّ والالتزام بإنفاذه

تنصّ دساتير الدول العربيّة على أنّ اللغة الرسميّة للدولة هي اللغة العربيّة، ومع ذلك لا تزال هذه الدول في أغلبها تتردّد في إصدار القرار السياسيّ القاضي بتنفيذ التعريب في الجامعات، على أنّ التعريب قضيّة قوميّة وتربويّة ومجتمعيّة، وقضيّة أمن ثقافيّ، بالإضافة إلى أنّه قضية إبداع وابتكار.

ولقد تصدّرت توصيّة «مطالبة الحكومات العربيّة بإنفاذ التعريب في الجامعات وغيرها» قائمة التوصيات المكرّرة في المؤتمرات والندوات على نطاق الساحة العربيّة، وهذا ما يدعو إلى التساؤل:

لِمَ هذا التردّد والإمهال والتسويف في تنفيذ خطط التعريب في جامعات الوطن العربيّ؟ أليس مؤسفاً ومخزياً في الوقت نفسه أن يظل هذا الموضوع مثاراً في أمتنا خلال قرن كامل في الوقت الذي حسمته أمم أخرى ليس للغاتها عراقة لغتنا في مسيرة الحضارة البشريّة، فها هي ذي كوريا وفيتنام وبلغاريا وفنلندة واليونان تدرّس بلغاتها الوطنيّة، وتبقى العربيّة ذات البعد الحضاريّ ولغة القرآن الكريم معزولة عن الاستخدام في أغلب جامعات الوطن العربيّ ومؤسّساته العلميّة؟ (32)

إن التسويف في إنفاذ التعريب لا يحسمه إلا قرار سياسيّ، ولنتّخذ من التجربة السوريّة في التعريب مثالاً، إذ إن حركة التعريب في سوريّة بدأت منذ مطلع القرن الماضي، وشقّت طريقها عبر قرن كامل بكلّ نجاح واقتدار، في الوقت الذي نسمع فيه حاليّاً، وبعد مرور قرن أصواتاً في بعض جامعات وطننا العربيّ تشكّك في قدرة لغتنا على استيعاب علوم العصر وتقنياته، وتدعو إلى استخدام اللغات الكونيّة (الأجنبيّة) على حدّ تعبيرها في تدريس الطبّ والهندسة والعلوم البحتة والتطبيقيّة، متجاهلة أن الأمم كبيرها وصغيرها لا تتخلّى عن هوّيتها متمثّلة في لغتها القومية الأمّ.

ويرجع عدم إصدار القرار السياسيّ في بعض من جوانبه إلى ضعف في الإرادة وفتور في الانتماء، إذ إنّ الإحساس العالي بالانتماء في ظلال العولمة يجيء في مقدّمة القيم، ومتى تحلّل الإنسان من قيمه تخلّى عن كثير من دعائم إنسانيّته، والتحلّل من الانتماء سلسلة متى بدأت تلاحقت تأثيراتها ومضاعفاتها، والنتيجة واحدة، وهي أن يخسر الإنسان نفسه، وتخسر الأمّة هويّتها.

(32) الدكتور محمود أحمد السيّد، اللغة العربية وتحديات العصر، وزارة الثقافة السورية، دمشق 2008، ص155.

وثمّة شريحة على نطاق الساحة القوميّة تدعو إلى التريّث في التعريب، فهي لا تمانع ولا توافق على إنفاذ التعريب مباشرة، وإنما تقف على الحياد متسمة بالغيّ المموّه بالرشاد، وهذه الشريحة ينطبق عليها قول دانتي «إن أشدّ الأماكن حرارةً في جهنّم محجوز للذين يقفون على الحياد في أوقات الأزمات» وأيّ أزمة أفدح من طمس هوية الأمّة والتعدّي على ذاتيّتها الثقافيّة؟ والكلّ يعلم أن الحصن الثقافيّ هو آخر حصون الأمة استعصاء على الأعداء، فإذا سقط – لا قدّر الله– آلت أمور الأمة إلى الذوبان والامّحاء(33).

إن عمق الانتماء إلى الأمّة يذلل الصعاب، ذلك أن التريّث في حسم موضوع كيانيّ لأمتّنا يتعلّق بهويّتها، أمر يستلزم الإيمان والإحساس العالي بالمسؤولية والإقدام، ورحم الله الزعيم محمد عبد الكريم الخطابي الذي قال له بعض رفاقه عندما أعلن ثورته: «فلننتظر حتى تكون لنا أسلحة»، فأجابهم، «تحوّلوا إلى مجاهدين تأتكم الأسلحة، السلاح الأوّل هو أن تؤمنوا بضرورة القيام بالواجب».

2 – وضع سياسة لغويّة

طالما شكا الباحثون في شؤون لغتنا العربيّة من غيابٍ للسياسة اللغويّة على الصعيدين القوميّ والقطريّ. وتهدف السياسة اللغويّة على النطاق القوميّ إلى إعلاء شأن اللغة العربيّة بوصفها عنواناً للهويّة والانتماء، والحفاظ عليها باعتبارها أداةً ضروريةً للتقدّم والارتقاء والتنميّة المستدامة ومواكبة روح العصر، عصر العلم والتقانة (التكنولوجيا) في مجتمع المعرفة، والحرص على سيرورتها في ميادين الحياة كافةً.

وترمي السياسة اللغويّة في العملية التعليمية التعلّمية إلى تعليم موادّ المعرفة كافةً باللغة الأمّ «العربيّة الفصيحة»، وتأمين مستلزمات هذا التعليم إن لأبنائها وإن للناطقين بغيرها من أبناء اللغات الأخرى الراغبين في تعلّمها، إن في داخل الوطن العربيّ أو في خارجه، وجعل اللغة القوميّة متطلّباً أساسيّاً

(33) المرجع السابق ص157.

للالتحاق بالجامعات، كما ترمي السياسة اللغويّة في النظام التعليميّ إلى تحديد موقع اللغات الأجنبية في نطاق هذا النظام، وتحديد موقع المدارس الخاصّة والجامعات الخاصّة والمدارس الأجنبيّة وفرع الجامعات الأجنبية في داخل الوطن العربيّ[34].

وفي خارج نطاق العملية التعليمية ترمي السياسة اللغويّة إلى تحديد الموقف من لغات الفئات ذات الثقافات الخاصّة في داخل الدول العربيّة، وتحديد الموقف من اللهجات المحلّية (العاميّات) ومن الشعر النبطي، ومن تعريب أسماء المحلاّت التجاريّة والمؤسّسات الخدميّة والسيّاحيّة والمراسلات بين المصارف والغرف الصناعيّة والتجاريّة، وجعل اللغة متطلّباً أساسيّاً للالتحاق بالوظائف الحكوميّة والخاصّة، واعتمادها لغة رسميّة في المؤتمرات والندوات التي تعقد في الوطن العربيّ، واستعمالها في المحافل الدوليّة، والتزام ممثّلي الدوّل العربيّة باستعمالها في الأمم المتحدة والمنظّمات التابعة لها[35].

وفي مشروع «النهوض باللغة العربيّة للتوجه نحو مجتمع المعرفة» الذي أقره مؤتمر القمة العربيّ المنعقد في دمشق عام 2008، والذي قدّمته إلى المؤتمر الجمهوريّة العربيّة السوريّة، كان البند الأول من مشروعات هذا المشروع الرائد، وضع سياسة لغويّة على الصعيد القوميّ وسياسات لغويّة وطنيّة في ضوء تلك السياسة القوميّة.

وقامت المنظَّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم بوضع سياسة لغويّة[36]، على أن تقوم الدول العربيّة بوضع سياسة وطنيّة في كلٍّ منها استناداً إلى تلك السياسة اللغويّة القوميّة، وكانت الجمهوريّة العربيّة السوريّة قد وضعت خطّة

(34) الدكتور محمود السيّد، اللغة العربية واقعاً وارتقاء، وزارة الثقافة السورية، دمشق 2010، ص180.

(35) المرجع السابق.

(36) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، السياسة اللغوية القومية للغة العربية، تحرير الدكاترة: شكري المبخوت- خالد الوغلاني- محمد الشيباني، تونس، 2010.

عمل وطنيّة لتمكين اللغة العربيّة والحفاظ عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها، على أن تتابع خطوات التنفيذ بالتعاون مع الجهات المعنيّة، وقد وضعت هذه الخطّة بناء على القرار الجمهوريّ ذي الرقم 4 لعام 2007.

وعلى السياسة اللغوية أن تعمل على:

1- تحديد الموقف من اللغات الأجنبيّة في المنظومة التربويّة.

2- تحديد الموقف من التعليم باللغة الأجنبيّة في المدارس الخاصّة والجامعات الخاصّة.

3- تحديد الموقف من لغات الفئات الخاصّة على الأرض العربيّة.

4- تحديد الموقف من العاميّة والشعر النبطي.

5- تحديد الموقف من وضع اللغة العربيّة في فروع الجامعات الخاصّة الأجنبيّة على الأرض العربيّة.

6- تحديد الموقف من اللهجات الآسيويّة في السوق والعمل داخل البيوت في دول الخليج العربيّ.

7- تحديد الموقف من المؤتمرات المنعقدة على الأرض العربيّة باللغة الأجنبيّة.

8- تحديد الموقف من اعتماد ممثّلي الدول العربيّة اللغة الأجنبيّة في المحافل الدوليّة على الرغم من اعتماد العربيّة لغة رسميّة بين اللغات العالميّة الستّ في الأمم المتحدة ومنظّماتها.

9- عدم السماح للعاملين على الأرض العربيّة إلا إذا خضعوا لدورات تعليم اللغة العربيّة للحدّ من تأثيراتهم السلبيّة المباشرة في واقع اللغة داخل الأسر، وعلى الأطفال في سنيهم المبكّرة.

10- إلزام الشركات والمصانع الأجنبيّة التي تتعامل معها على ترجمة أسماء كلّ السلع والبضائع وما يتعلّق بها من كتابات ودعايات وتوضيحات إلى اللغة العربيّة قبل توريدها وإدخالها إلى الأسواق العربيّة على النحو المستعمل في بعض الأدويّة المستوردة من الخارج.

11- إزالة الأوهام من صعوبة اللغة العربيّة إن في نفوس أبنائها، وإن في أذهان الأجانب الراغبين في تعلّمها.

12- إزالة الأوهام المتعلّقة بأن طبيعة اللغة العربيّة تشكّل عائقاً يؤخّر صناعة المحتوى العربيّ من حيث شكل الحروف والحركات وغيرها.

13- تفنيد الدعوات الراميّة إلى تعليم الموادّ العلميّة باللغات الكونيّة، ولا يعدّون العربيّة من اللغات الكونيّة ويا للأسف! وإنما يقصدون بها الإنجليزيّة والفرنسيّة، متجاهلين أن اللغة العربيّة أسهمت أيّما إسهام في مسيرة الحضارة الإنسانيّة، وهي من اللغات الكونيّة في مسيرة الحضارة البشريّة.

3- التخطيط اللغويّ

إذا كانت الخطّة اللغويّة على الصعيد القوميّ توضع في ضوء السياسة اللغويّة القوميّة، فإن الخطّة الوطنيّة توضع في ضوء تلك الخطّة العامّة. ولـمّا كُنّا في صدد خطّة للتعريب وتنسيقه، كان التخطيط اللغويّ له يعتمد على معلومات ومصادر موثّقة. ويتطلّب التعريب في المقام الأول أن تجمع من الميدان المعلومات الدقيقة والموثقة عن واقع التعريب، فإذا توفّرت المعلومات اللاّزمة وجب تحديد أهداف التخطيط اللغويّ الراميّة إلى سيرورة اللغة العربيّة وانتشارها تدريساً للعلوم الحديثة باللغة العربيّة، ووضع المصطلحات العلميّة الموحّدة، وجعل العربيّة وافيّة بمطالب الفنون والعلوم وتطوير اللغة العلميّة[37]، وإعداداً كافيّاً

(37) الدكتور مصطفى عوض بني ذياب، التخطيط اللغوي والتعريب، مجلة التعريب، العدد الثاني والأربعون، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 2012، ص 109.

للمعلّمين في جميع المراحل التعليميّة، على ألاّ يقتصر الإعداد على معلّمي اللغة وحدهم، وإنما يشمل جميع المعلّمين مهما تكُ تخصّصاتهم، مادامت اللغة العربيّة هي وعاء المعرفة في مختلف ميادينها، وهي اللغة الأمّ في الوقت نفسه.

ومما يدعو إلى التخطيط اللغويّ ما تتعرّض له اللغة العربيّة من إقصاء وتجاهل على نطاق الساحة القوميّة في أغلب الجامعات العربيّة وعلى الأرض العربيّة، مع أنها لغة القرآن الكريم واللغة الموحِّدة والموحَّدة، ولغة التواصل بين أبناء الأمّة، ولغة الأدب والتراث.

4 – التنسيق في وضع المصطلحات العلميّة العربيّة

وبادئ ذي بدء لابدّ من التنسيق بين اللغويّ والمختصّ في وضع المصطلحات العلمية؛ ذلك، لأنّ الأمر ليس مسألة لغويّة ليهتمّ بها عالم اللغة وحده، وقد يتدخل اللغويّ ليقدّم ملاحظاته على صحة الاشتقاق أو صواب الصيغة أو الأصل اللغويّ للكلمة، ولكن المصطلح يتعلق أساساً بالمضمون ورؤية الواقع أو إدراك العلاقة، ولا يمكن أن يحيط بهذه جميعاً إلا المختصّ الذي يتقن لغته، ويسعى إلى إيجاد مصطلحات فيها، ولا تتيسّر معرفة دقائق مضمون المصطلح اللغويّ كما تتيسر للمتخصّصين في الميدان العلميّ، لأن المختصّ الذي يحيط بموضوعه ويدرك دقائقه يستطيع أن يتمثّله في ذهنه بصورة جيّدة، ومن ثمَّ فهو المؤهّل لأن يعبّر عنه بوضوح انطلاقاً من أنّ مضمون مصطلحات العلوم والفنون والتقنيّات لا يحيط بها إلا متخصّص في هذا العلم أو ذاك الفنّ أو تلك التقنيّة. (38)

وتيسيراً لعمليّة التنسيق بين اللغويّين والمتخصّصين في الميادين العلميّة عقد مكتب تنسيق التعريب ندوة في عمان عام 1993 حول موضوع تطوير منهجيّة وضع المصطلح العربيّ، وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته،

(38) الدكتور نزار الزين، عملية التعريب: الأساليب والمشاكل والحلول، مجلة الوحدة، العدد 33-34 حزيران، تموز 1987 ص37.

وقد اعتمدت الندوة المنهجيّة التي وضعتها ندوة «توحيد منهجيّات وضع المصطلحات العلميّة الجديدة بالرباط عام 1981، واقترحت الندوة المنعقدة في عمان منهجيّة لتوحيد المصطلحات تقوم على أربعة عناصر هي:

1- الاطّراد والشيوع.

2- يسر التداول (قلة حروف الكلمة الواحدة).

3- الملاءمة (تفرع المصطلح إلى ميادين مختلفة).

4- التوليد (كثرة الاشتقاق من المصطلح).

أما المبادئ الأساسيّة في اختيار المصطلحات العلميّة ووضعها والتي أقرّتها ندوة الرباط عام 1981 ولا تزال هي المعتمدة في مكتب تنسيق التعريب فهي:

1- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغويّ ومدلوله الاصطلاحيّ، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلميّ.

2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلميّ الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3- تجنب تعدّد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختصّ على اللفظ المشترك.

4- استقراء وإحياء التراث العربيّ وخاصّة ما استعمل منه، أو ما استقر منه من مصطلحات علميّة عربيّة، صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرَّبة.

5- مسايرة المنهج الدوليّ في اختيار المصطلحات العلميّة، وهذا يقتضي:

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربيّة والعالميّة لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدّارسين.

ب- اعتماد التصنيف العشريّ الدوليّ لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ج- تقسيم المفاهيم واستكمالها وتجديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

د- اشتراك المتخصّصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ- مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتصال بدوام بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

6- استخدام الوسائل اللغويّة في توليد المصطلحات العلميّة الجديدة بالأفضليّة، طبقاً للترتيب التالي: التراث فالتوليد (لما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

7- تفضيل الكلمات العربيّة الفصيحة المؤثّرة على الكلمات المعربة.

8- تجنب الكلمات العاميّة إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربيّة عديدة، وأن يشار إلى عاميّتها، بأن توضع بين قوسين مثلاً.

9- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنّب النافر والمحظور من الألفاظ.

10-تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11- تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

12- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامّة أو المبهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربيّ مع المدلول العلميّ للمصطلح الأجنبيّ دون التقيّد بالدلالة اللفظيّة للمصطلح الأجنبيّ.

13- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، تفضّل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصليّ بصفة أوضح.

14- تفضّل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة، إلا إذا التبس معنى المصطلح العلميّ بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

15- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلميّة الدقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللفظ العلميّ الذي يقابلها. ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمّع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة، وتعالج كلّها مجموعة واحدة.

16- مراعاة ما اتفق المختصّون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصّة بهم معرّبة كانت أو مترجمة.

17- التعريب عند الحاجة وخاصّة المصطلحات ذات الصيغة العالميّة، كالألفاظ ذات الأصل اليونانيّ أو اللاّتينيّ، أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات أو العناصر والمركّبات الكيميائيّة.

18- عند تعريب الألفاظ الأجنبيّة، يراعى ما يأتي:

أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبيّة.

ب- التغيير في شكله حتى يصبح موافقاً للصيغة العربيّة ومستساغاً.

ج- اعتبار المصطلح المعرب عربيّاً يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق، مع موافقته للصيغة العربيّة.

د- تصويب الكلمات العربيّة التي حرَّفتها اللغات الأجنبيّة واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

هـ- ضبط المصطلحات عامّة، والمعرب منها خاصّة، بالشكل، حرصاً على صحّة نطقه، ودقّة أدائه.

ولقد اعتمدت ندوة إقرار منهجيّة موحّدة لوضع المصطلح العلميّ العربيّ وسبل توحيده وإشاعته تلك المبادئ بعد مناقشتها، وكانت هذه الندوة قد عقدها اتحاد المجامع اللغويّة العلميّة العربيّة بالتعاون مع مجمع اللغة العربيّة في دمشق خلال الفترة الممتدة بين 25 و28 تشرين الأول «أكتوبر» في رحاب مجمع اللغة العربيّة بدمشق عام 1999.

ولا يقتصر الأمر على اعتماد منهجيّة موحّدة في وضع المصطلحات، وإنّما كان لابدّ من الالتزام بالمصطلحات الموحّدة التي تعارف عليها المتخصّصون واللغويّون في المجامع اللغويّة وفي مكتب تنسيق التعريب، ذلك لأنّ عدم الالتزام بتلك المصطلحات الموحّدة يؤدّي إلى الاضطراب في كثير من الترجمات، ومن ثمَّ إلى سوء الفهم من المقصود.

وتجدر الإشارة إلى أن وضع المصطلحات في بنوك يسهم أيّما إسهام في تيسير عمليّة تبادل الخبرات، ويعد مرحلة أساسيّة في اختصار كثير من الجهود.

5 – التنسيق بين بنوك المصطلحات

يعد التنسيق بين بنوك المصطلحات أمراً في غاية الأهميّة، ذلك لأنّ بنوك المصطلحات هي وسيلة فعّالة لخزن المصطلحات مصحوبةً بالمعلومات الأساسيّة عند كل مصطلح مفرد. ويمكن استرجاع هذا المصطلح وحده أو مع غيره وفقاً للبرنامج المتبّع في كلّ بنك من بنوك المصطلحات. وتؤدّي بنوك المصطلحات دوراً مهماً في الترجمة التخصّصية، إذ إنّها تقدّم للمترجم المصطلحات المقنّنة التي ينشرها.

وسواء أكان بنك المصطلحات هادفاً في المقام الأول إلى الترجمة أم إلى البحث العلميّ، فإن إعداد المعطيات الموثوق بها وتسجيلها يعدّ مرحلة أساسيّة. وإذا كان العمل الأساسيّ في تحديد المفاهيم وعلاقاتها وتعريفها قد تمّ في بنك المصطلحات في دولة ما، فليس ثمّة مبرّر للقيام بالعمل نفسه في موقع آخر، إذ يمكن أن يبنى على العمل الأساسي الواحد سلسلة من الأعمال لإيجاد المقابل في لغة أخرى، دون أن يكبّد كلّ بنكٍ مصطلحات نفسَه مراحل العمل كلّها.

ويمكن أن يكون التعاون الدوليّ في بنوك المصطلحات فعّالاً في مجال تبادل المعطيات وتبادل الخبرة. ويتطلبّ تبادل المعطيات توحيد نظام المكوّنات. ولهذا يقوم مركز المعلومات الدوليّ للمصطلحات في فيينّا بتنظيم اجتماعات على مستوى الخبراء لوضع أسس تدوين المعطيات المصطلحيّة وبحثها واسترجاعها.

وتبادل الخبرة يتضمّن تنظيم اجتماعات لمديري بنوك المصطلحات تعقد بصورة دوريّة، وتناقش فيها برامج العمل، وتعزّز طرق التعاون. وفي واقعنا العربيّ في هذا المجال، ينبغي أن يكون العمل في ضوء الخبرة العالميّة، إذ ليس ثمّة جدوى من تكرار أعمال أساسيّة منجزة في بنوك المصطلحات الأخرى.

وثمّة خطر في تعدّد اللغات العلميّة العربيّة عندما لا يعبّر عن المفهوم العلميّ الواحد بمصطلح واحد. وإذا كان مكتب تنسيق التعريب قد قام من أجل توحيد المصطلحات المتعدّدة القائمة، فإنّ معالجة المصطلح الواحد قبل أن يصبح مشكلة، موضوع جدير بأن يكون موضع الاهتمام، وذلك عن طريق بنك مركزيّ للمصطلحات العربيّة، تلتقي فيه وتنهل منه كلّ الجامعات والوزارات والمؤسّسات العامّة ووسائل الاتصال الجماهيريّ، ويعتمد عليه المترجمون والباحثون والمؤلّفون وغيرهم.

وغنيّ عن البيان، أن زيادة نسبة المحتوى الرقميّ بالعربيّة على الشابكة «الإنترنت» بات ضرورة ماسّة في حياتنا المعاصرة، ويتطلّب جهوداً كبيرة على المستوى اللغويّ وعلى مستوى تقنيّات المعلومات، وعلى مستوى دراسات

المستفيدين، حتى نجد الجامعات والوزارات والمجامع في الدول العربيّة تتعامل باللغة العربيّة، وتتكامل المعلومات المتاحة في كلّ المواقع، لتكون أمام الباحث العربيّ باللغة العربيّة، ولتتّخذ العربيّة مكانتها على الشابكة «الإنترنت» عبر الحدود، وهذا أحد تحدّيات المستقبل لتكون العربيّة مع اللغات العالميّة الكبرى بوصفها وسيلة لنقل المعلومات عبر التقنيّات المتقدّمة.

لقد تركّز اهتمام الباحثين في مجال البحث المصطلحيّ العلميّ العربيّ في العقود الأخيرة على تكييف بنوك المصطلحات مع تقنيّة الاتصالات الحديثة، حيث تبدو الحاجة ماسّة إلى استخدام المصطلح العلميّ بصورة مضبوطة، مما دفع الخبراء في هندسة الاتصالات إلى الاشتغال بالمصطلح من الناحية الهندسيّة، فوظّفوا له تقنيّات متطورّة يجيء في مقدّمتها توظيف محرّكات البحث عبر الشابكة، وتقنيّات الذكاء الاصطناعيّ، والواقع الافتراضيّ، والمحتوى الرقميّ، وما يلحق بذلك كله من عتاد إلكترونيّ ييسّر الاستفادة من المصطلح العلميّ بلغة الضّاد، من أجل تبادل المعلومات ونشرها على أكثر من صعيد.

من الملاحظات التي توجّه إلى بنوك المصطلحات العربية أنها تبقى أقرب إلى المحليّة منها إلى العالميّة، وقد يرجع السبب إلى عدم التعامل مع التقانات الحديثة في نشر المصطلح العلميّ، وثمّة اختلاف كبير في استخدام المصطلح الواحد بمقابلات مختلفة، إذ إن بعضهم يترجم المصطلح الأجنبيّ، وثمّة من يلجأ إلى التعريب، فينشأ الطفل العربيّ وكأنه يعيش في عوالم عربيّة وليس في عالم عربيّ واحد. [39]

6 – التنسيق المعياري اللغوي

لا يقتصر التوحيد المعياريّ اللغويّ على المصطلحات، ولكنه يتناول كل قطاعات اللغة، ولقد عرّف «فيرجسون» التوحيد المعياريّ اللغويّ بأنه عمليّة

(39) الدكتور محمد الحناش، التعريب والترجمة نحو رقمنة اللغة العربية، اللغة العربية والتعليم، رؤية مستقبلية للتطوير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2008 ص481.

جعل نوعيّة معيّنة من اللغة تصبح مقبولةً إلى حدّ بعيد في داخل الجماعة اللغوية على أنّها معيار فوق اللهجات، وأنها الشكل الأسمى من اللغة.[40]

ويتضمن مفهوم التوحيد اللغويّ المعياريّ أيضاً، أنّ الأشكال اللغويّة المختلفة للتوحيد المعياريّ تتحرّك نحو حالة مثلى، يكون فيها المعيار الواحد مقبولاً على مستوى عريض، مع شعور بأنّه مع تعديلات طفيفة يناسب كلّ الأغراض التي يعبّر عنها باللغة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدوّل الوطنيّة الأوروبيّة حقّقت درجةً عاليةً من التوحيد اللغويّ المعياريّ في داخل المنطقة اللغويّة الواحدة، وذلك عندما أصبح المعيار اللغويّ معتمداً على لغة الطبقة المثقّفة وعلى استخدام الكتّاب والمؤلّفين فأصبح نموذجاً يحتذى، وأصبحت اللغة المعيارية الموحّدة رمز الانتماء الوطنيّ أو الذاتيّة الوطنيّة.

وإذا كنا أشرنا إلى ضرورة التخطيط اللغويّ من قبلُ، فإن التخطيط اللغويّ لا يقل أهمية عن التوحيد اللغويّ المعياريّ، ويرتبط تطبيق التوحيد اللغويّ المعياريّ والتحديث بقضية التخطيط اللغويّ، ولا يقتصر الأمر على توحيد المصطلحات الحديثة وصنع المعجمات العامّة والمتخصّصة، ولكن القضية الأساسيّة بعد ذلك هي الاستخدام المطّرد لهذه المصطلحات لدى القطاعات المعنيّة في المجتمع. والقيمة الاجتماعيّة لهذه المصطلحات تكون عند استخدامها في الكتب المدرسيّة الجامعيّة، وفي الدوريّات المتخصّصة وفي الحوار بين المتخصّصين.

ومن المعايير المعتمدة في اختيار اللغة المثلى في واقعنا اللغويّ ما ورد منها في القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف والشعر التراثيّ القديم، وهو ما أثبتته

(40) الدكتور محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين، ندوة اللغة العربية والإعلام في مجمع اللغة العربية بدمشق، عام 1998، ص3.

المعاجم التراثيّة. ومن هذه المعايير القياس على كلمات مسموعة في عصر الاحتجاج والقياس على الأبنية، ولاسيما في مزيدات الفعل الثلاثيّ ولو لم تذكره المعاجم، فقيس على بناء (أفعل) الفعل (أرفق) الذي لم يرد في المعاجم بهذا البناء، وقيس على بناء (انفعل) الفعل (انعدم) الذي لم تذكره المعاجم أيضاً. وهناك القياس على التراكيب في تجويز تعدية بعض الأفعال بحرفِ جرٍّ غير ما ورد به السماع.

تلك هي المعايير المعتمدة في اصطفاء اللغة المثلى، وإن كان ثّمة من يرى جواز الاستئناس بلغة ما بعد عصر الاحتجاج عند الكتّاب والأدباء المشهورين من أمثال التوحيدي والجاحظ والمتنبي وأبي العلاء المعري وابن عساكر وابن حجر العسقلاني والسيوطي...الخ. وتجدر الإشارة إلى أنّ المثال اللغويّ الفصيح المنشود ينبغي أن تتوفّر فيه شروط السلامة والسهولة والوضوح والدقّة.

7 – التنسيق في مجال الصناعة المعجميّة

يسهم التنسيق في مجال الصناعة المعجميّة في إعانة أبناء الأمّة على الرجوع إلى المعاجم وفق منهجيّة واضحة، وتساعدهم على الوصول إلى المبتغى بكلّ سهولة ويسر. ومن الملاحظ أن ثمّة اختلافاً في منهجيّة وضع هذه المعاجم. لقد حدّدت «ندوة المعجم العربيّ» [41] التي عقدت في مجمع اللغة العربيّة بدمشق عام 2001، بعض التوجّهات في مجال وضع المعجم العربيّ العام في العصر الحديث. ومن هذه التوجّهات ألاّ يورد في هذا المعجم الحديث الشامل من المعاجم القديمة ما يكون مخالفاً للمفهوم العلميّ أو لم يعد مألوفاً، وأن تستبعد التعاريف غير الصحيحة وغير الوافية، وأن يكون ثمّة دقّة في التعريف وشموله كلّ ما يتصل باللفظ، وأن يوضع المقابل الصحيح للفظ الأجنبيّ مع إثبات اللفظ الأجنبيّ، والتزام ضبط واحد للفظ الذي يرد في المعجم، والتزام الترتيب الألفبائي، للمداخل تبعاً لجذور الكلمات بعد تجريدها من الزوائد، وأن تلتزم طريقة واحدة في إيراد مادّة اللفظ كأن

(41) مجمع اللغة العربية بدمشق– ندوة المعجم العربي– تشرين الأول «أكتوبر» 2001.

يبدأ بذكر الفعل فالمصدر فالمشتقّات ثمّ الاسم وما يتصل به، وأن يستعان في المعجم بالآيات القرآنيّة والأشعار التي يستشهد بها على معاني الألفاظ، وأن يحتوي المعجم في موادّه الأساسيّة على أصالة المعجمات القديمة، وأن يتلافى ما فيها من عيوب في بيان معاني الألفاظ، وأن يشتمل على ما استحدثته مجامع اللغة العربيّة والمؤسّسات المعنيّة باللغة العربيّة من مفردات ومصطلحات، وما جرى على أقلام كبار الكتّاب والمؤلّفين من مصطلحات مستحدثة، واستيعاب ما جدّ من الألفاظ الحضاريّة الواسعة الانتشار، على أن يميّز لدى بيان معاني اللفظ بين المعاني الحقيقيّة والمجازيّة، وأن يشار في حالة الفعل إلى لزومه أو تعدّيه، وإلى حروف الجرّ التي تلحق به، وإلى معانيه المختلفة، ويزوّد المعجم بالرسوم والصوّر الضرورية المعبّرة عن مسمّياتها.

أما المعجمات المتخصّصة، فلقد أوصت الندوة بتأليف معجم شامل للمعاني مبوّب وفق خطّة واضحة على غرار المخصّص لابن سيدة وفقه اللغة للثعالبي، وبتأليف معجم ألفاظ الحضارة والحياة العامة، وبتأليف المعجم التاريخيّ للغة العربيّة، ومعجم مدرسيّ وآخر للأطفال..الخ.

وكانت ثمّة توصيّات عامّة تدعو إلى العناية باستكمال وضع المصطلحات العلميّة وتوحيدها وإشاعتها في مختلف أرجاء الوطن العربيّ، على أن يوضع تعريف موجز لكلّ مصطلح علميّ يوضّح مفهومه توضيحاً دقيقاً، على أن توظّف التقانة كالحاسوب والشابكة في الصناعة المعجميّة، ودعت الندوة إلى العودة إلى كتب التراث واستخراج ما هو قابل للاصطلاح من الكلام ووضعه بين أيدي المترجمين والمعرّبين.

ولا تزال التوجّهات التي تمّ الاتفاق عليها في صناعة المعاجم العلميّة المتخصّصة في مطلع العقد الماضي من هذه الألفيّة هي المتفق عليها في هذا الميدان، وهذه التوجّهات هي[42]:

(42) الدكتور جورج مصري، صناعة المعجم العلمي المتخصص من منظور اللسانيات الحديثة، مجلة اللسان العربي، العدد الخمسون، كانون الأول «ديسمبر» 2000، ص79.

1- ذكر ما يقابل الكلمة الأجنبيّة باللغة العربيّة، وإضافة تعريف لمعنى الكلمة العلميّ بدقّة في اللغة المنقول إليها، أي العربيّة.

2- نشر المعجم العلميّ التخصّصي إلكترونيّاً.

3- الالتزام بمبدأ اعتماد كلمة واحدة مقابل كلّ مصطلح أجنبيّ أو اعتماد كلمة واحدة لكلّ مفهوم من مفاهيم الكلمة الأجنبيّة، وهذا الاعتماد يختلف في الغالب باختلاف التخصّصات، فكلمة classe في الفرنسيّة هي لفظة متعدّدة المعاني في الفرنسيّة، ويقابلها في العربيّة كلمة «طبقة» في الرياضيّات وفي علم الاجتماع، وكلمة «طائفة» في علم النبات في ضوء ما يقترحه مصطفى الشهابي ضمن مفردات تصنيف الأحياء. وكلمة «طبقة» التي ترادف الكلمة الفرنسيّة في أحد معانيها تعدّ هي الأخرى لفظة متعدّدة المعاني في اللغة العربيّة، فهي قد تترجم بكلمة couché أو كلمة strate في مجال علم الأرض.

ومن الاستحالة اعتماد ترجمة واحدة لكل كلمة أجنبيّة في جميع الاختصاصات العلميّة.

4- ذكر السياقات التي يظهر فيها المصطلح إزالة للّبس.

5- طرائق نقل المصطلحات بأحد أساليب النقل «التعريب اللفظيّ بإسباغ الحروف العربيّة والأصوات العربيّة على الكلمة الأجنبية، أو الترجمة إلى العربية للمعاني التي تحملها الأجنبيّة مع مراعاة نحو اللغة المنقول إليها، أو توليد المصطلحات ضمن أبنية أو أوزان لها دلالاتها الثابتة نسبياً كصيغة (فُعال) لبعض الأمراض، و(فعّال) لمن يمتهن الشيء، و(مِفعل) للآلة، و(مَفْعلة) للمكان، و(انفعال) للدلالة على حالة أو فعل يحدث من تلقاء ذاته، أو بطريق النحت.

6- إضافة عناصر توضيحية بالصوّر والرسوم والجداول...الخ.

7- التعديل المستمر للمعجم بعد إصداره، واعتماد أسلوب التغذيّة الراجعة في التعديل.

8- التنسيق في النظام التعليميّ العربيّ

إن التنسيق بين النظام التربويّ والنظام الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ والسياسيّ الشامل، والربط بين خطّة التربية وخطة القوى العاملة في إطار خطّة التنميّة الشاملة، يستلزم أن يوفّر النظام التربويّ المرونة اللاّزمة في بناء مناهجه ومراحله واختصاصاته، والربط بين مؤسّسات التعليم وسائر المؤسّسات الأخرى، ويشمل ذلك المناهج وخطّة الدراسة.

وتهدف عناية النظام التربويّ بالثقافة العربيّة إلى هدفين متكاملين : بث الثقافة وقيّمها الإيجابيّة عن طريق التربيّة من جهة، وتيسير عمل التربيّة من جهة أخرى، عن طريق توليد ثقافة عربيّة حديثة تنفي عن الثقافة السائدة بعض ما لحق بها من إرث سلبيّ، وتربط بين الجوانب الإيجابيّة في الثقافة العربيّة والجوانب الإيجابيّة في الثقافة العالميّة، ولاسيما ما اتصل منها بالثقافة العلمية التقانية، وعلى رأس هذه القيم الإيجابية روح الخلق والإبداع، والقدرة على التغيير، والسيطرة على المستقبل، والتعاون، والعمل الجماعيّ، والروح العلميّة، والعناية بذوي المواهب، وتعهّد الديمقراطيّة أسلوباً وممارسةً.[43]

ويجيء الاهتمام باللغة العربيّة وتطوير أساليب تدريسها في مقدّمة الأولويَّات في تعزيز الثقافة القوميّة، وذلك بنشر اللغة العربيّة الفصيحة وتجديدها بحيث تكون لغة علم وتقانة، وسيرورة التعريب والعناية بالترجمة وتوليد المصطلحات، والعناية بهذا الجانب مطلب قوميّ حضاريّ به تحافظ الأمّة على هويّتها وتماسكها ووحدتها، وتحول دون استلاب ثقافتها.

(43) الدكتور محمود أحمد السيد، الآفاق المستقبلية لتطوير التربية العربية، مطبعة العجلوني، دمشق 2001، ص43.

وتعدّ اللغة العربيّة من العناصر الأساسيّة في استمراريّة الثقافة العربيّة، لأنها مستودع تراث أمتّنا العربيّة بما تحمله في طيّاتها من خبرات وفكر ومضامين، عبَّرت عن العرب نزوعاً وفكراً وتوجّهاً وتاريخاً وقيّماً وعادات وتقاليد وأعرافاً، ووحَّدت بينهم في مواضي الحقب، وكانت أمينة على حفظ التراث، وهي الطابع المميّز لهويّة أبناء الأمّة، وجامعة حكمتهم، ولغة قرآنهم الكريم. وسيرورتها في جميع مناحي الحياة واجب قوميّ، والحؤول دون استخدام العاميّات في البرامج الثقافية كافةً، مطلب قوميّ، وتيسير استخدام العربيّة الفصيحة في عمليّة التواصل اللغويّ أمر على غاية كبيرة من الأهميّة، وغرس الاعتزاز باللغة العربيّة في نفوس الجيل ووجدانه ضرورة ملحّة، وعلى الأمّة العربيّة في نظامها التربويّ واجب قوميّ في الحفاظ على الانتماء القوميّ لأبناء الأمّة، ويبقى الفكر العربيّ الموحّد ناقصاً وغريباً إذا لم يقرأ ويكتب ويفكّر فيه باللغة العربيّة.

إنّ فاعلية اللغة العربيّة وحدوياً تتوقّف على تحقيق شرطين: أولهما عصرنة اللغة العربيّة، وجعلها تنطق لغة الحاضر بمفاهيمه ومبادئه ومناهجه العلمية والعقلية، وتعبر عنها بما يضمن دقّة التعريف وبيان المضمون، وحدود المدلول، أي جعل اللغة أداةً تشكِّل الوعي العربّي الوحدويّ التحرريّ والتقدميّ؛ وثانيهما تعريب التعلّم باللغة الفصيحة وتعميمه لتصبح لغة الخطاب الجماهيريّ في كلّ شؤون الحياة وفي كلّ المستويات الاجتماعيّة والثقافيّة، أي تخليص العربيّة من الازدواجيّة ما بين الفصحى على أنها لغة النخبة المثقّفة والعاميّة المتعدّدة اللهجات على أنها لغة الجماهير العربيّة الأميّة، والمثقلة بكلّ التراث الشفويّ اللاعلميّ والخرافيّ، والتي تتّخذ حجّة لدى الدوائر الانفصاليّة لتبرير التشرذم القطريّ على أساس تمايزات محلّية[44].

ولما كانت اللغة هي لسان المجتمع وأداته للاتصال والتفاعل والإنتاج، كان تطوّر أيّ مجتمع ماديّاً وفكريّاً ينطلق من مبدأ التوسّع والتقدّم بلغة هذا

(44) قاسم العتمة، اللغة العربية أداة توحيد، مجلة الوحدة، العدد المزدوج 33-34 لعام 1987، ص 15.

المجتمع دون سواه؛ ذلك، لأن فاعلية الفلسفة التربويّة والثقافيّة العربيّة تتوقّف إلى حد بعيد، على بناء استراتيجية عربيّة موحّدة للنظام التعليميّ، عصريّة وعلميّة، منهجاً وأساليب عمل ومتّجهات تتعاون جميعاً وبوضوح من أجل إنجاز الوحدة القوميّة والتقدّم العربيّ. وإنّ مهمّة النظام التعليميّ العربيّ هي تكوين الإنسان العربيّ، ولكن عبر تكوين بيئة الوحدويّة التقدّميّة، ومن محدّدات هذه البيئة والتي تشكّل بدورها مهمّات النظام التعليميّ العربيّ الموحدّ:[45]

1- إلغاء الأميّة الأبجديّة.

2- إلغاء الأميّة الحضاريّة.

3- توحيد التعليم وتعريبه وتطويره.

4- تأسيس مراكز البحث العلميّ المركزيّة لاستقطاب العقول العربيّة في الوطن العربيّ بدل إبداعها في بلاد الاغتراب.

5- توحيد لغة العلم وضبط مصطلحاته بالعربيّة، ووضع المعاجم العربيّة العصريّة في الشؤون الزراعيّة والصناعيّة والعسكريّة واللغويّة والفلسفيّة..الخ.

6- تقليص الفوارق بين اللغة الفصيحة والعاميّات العربيّة.

من هنا كان التنسيق بين مكوّنات النظام التعليميّ العربيّ ضرورة ملحّة، إن في الخطط أو في المناهج محتوى أو في الأساليب والطرائق التدريسيّة أو في أساليب التقويم وقياس الكفايات، على أن تكون اللغة العربيّة الفصيحة هي المستعملة في الكتب والمراجع وأمّهات الكتب والكتب المرجعيّة، وفي العمليّة التعليميّة التعلّمية شرحاً ومناقشةً وأسئلةً وأجوبةً ومناشطَ وفعاليّات، وأن يكون استعمال هذه اللغة في جميع مراحل التعليم، بدءاً من رياض الأطفال

(45) المرجع السابق ص20.

وانتهاءً بالدراسة الجامعيّة، وعلى أن تدرس جميع المقرّرات في الكليّات الجامعيّة باللغة العربيّة، ما عدا مقرّرين اثنين يدرسان باللغة الأجنبيّة، وعلى أن يكون ثمّة اهتمام أيضاً بإتقان اللغات الأجنبية، لأنّ في إتقانها إلى جانب إتقان اللغة العربيّة دعماً لمسيرة التعريب.

وإذا كان من مهامّ النظام التعليميّ العربي أن يعمل على النظر في أصول اللغة العربيّة وضبط أقيستها وابتكار أساليب ميسّرة لتعليم نحوها وصرفها وتوحيد طرائق إملائها وكتابتها، والسعي في كلّ ما من شأنه خدمة اللغة العربيّة وتطويرها وانتشارها، فإنّ من مهامّه السعي إلى وضع القواعد النحويّة والإملائيّة الموحّدة على نطاق الوطن العربيّ واعتماد المصطلحات الشائعة في كتب الإملاء، وتجنّب التعليلات النحويّة والصرفيّة والمماحكات والتأويلات والشذوذات والاستثناءات والاختلافات ما أمكن[46].

ومن الاختلافات في كتابة القواعد الإملائيّة أن همزة «يقرؤون» تعدّ متوسّطة في المدرسة الشاميّة، في حين ينظر إليها متطرّفة في المدرسة المصريّة إذ إنها تكتب على هذا النحو «يقرأون»، وهمزة «شؤون» تكتب على واو في المدرسة الشاميّة، في حين ترد على نبرة «شئون» في المدرسة المصريّة، وكلمة «علي» توضع النقطتان تحت الياء في المدرسة الشاميّة، في حين أنها تخلو من النقطتين في المدرسة المصريّة، وكلمة «مئة» أقر كتابتها مجمع اللغة العربيّة بدمشق على ذلك النحو، في حين أن بعض اللغويين المتشدّدين لا يزال مصرّاً على كتابتها على هذا النحو «مائة» كما كانت تكتب سابقاً.

وثمّة من يكتب «ييئس» على نبرة لورود همزتها بعد ياء ساكنة، في حين أن ثمّة من يطبّق عليها قواعد كتابة الهمزة المتوسّطة فيكتبها على ألف «ييأس» لورودها مفتوحة بعد ساكن ومخافة الالتباس بينها وبين الفعل «يُيئِس» المكسور العين.

(46) مجمع اللغة العربية بدمشق، قواعد الإملاء، 2010، ص(أ).

وإذا كان توحيد القواعد الإملائيّة على درجة كبيرة من الأهمية، فإنّ توحيد المصطلحات النحويّة في مناهج تعليم النحو في وطننا العربيّ لا يقل أهميّة عن توحيد قواعد الكتابة الإملائيّة، إذ إن ثمّة اختلافات في كتب مناهج تعليم النحو في بعض المصطلحات، فقد ورد في مناهج بعض الأقطار العربيّة على سبيل المثال: التمييز الملفوظ والتمييز الملحوظ، كما ورد في بعضها الآخر تمييز الذات وتمييز النسبة، وورد في بعضها الثالث تمييز التفضيل والتشبيه والنوع، وورد أيضاً تمييز الجملة والمفرد.

ومن المصطلحات التي وقع فيها اختلاف، علامات الترقيم، إذ إن علامة الاعتراض أشير إليها بقوسين في بعض الأقطار، وبشحطتين أو شرطتين في بعضها الآخر، والفاصلة المنقوطة تسمى القاطعة في بعض المناهج، كما أن المصدر المؤول يعد جملة في بعض المناهج، وأفعال الظنّ تعدّ من النواسخ في بعضها الآخر[47].

ومن الاختلافات عدم الالتزام بمنهجية واحدة في تقديم المباحث النحويّة، إذ لوحظ في مناهج بعض الأقطار العربية أنّها جاءت بالفعل المضارع المنصوب والمجزوم قبل الأفعال الخمسة، وفي هذا اضطراب في التوزيع، إذ إن المضارع يرفع بالضمّة وبثبوت النون، وينصب بالفتحة وبحذف النون، ويجزم بالسكون وبحذف حرف العلة وبحذف النون، فمن البدهيّ أن تكون حالة الرفع في الإفراد وفي الأفعال الخمسة قبل كل من النصب والجزم.

وورد مبحث الفعل المتعدّي لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، والمتعدّي لمفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبراً مثل مبحث المبتدأ والخبر، ومن الطبيعيّ أن

(47) الدكتور محمود أحمد السيد، تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سلسلة النهوض بتعليم اللغة العربية، تونس 1987، ص 411.

يكون مبحث المفعول به بعد دراسة المبتدأ والخبر، من أجل فهم الجملة الفعليّة التي تشتمل على أفعال تتعدّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر أو إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبراً.

كما ينبغي أن يكون مبحث التمييز بعد دراسة العدد للعلاقة الوثيقة بين هذين المبحثين، ودراسة الحال بعد دراسة المشتقّات، والمفعول لأجله بعد المصدر، وكذلك المفعول المطلق.

وثمّة ضرورة لربط القواعد بالمفاهيم، والربط بين العلاقات التي تعبّر عنها بعض المباحث كعلاقة الظرفيّة، وعلاقة الحاليّة، وعلاقة الإخراج، وعلاقة التفسير، وعلاقة السببيّة، وعلاقة النسبة..الخ[48].

ولا يقتصر التنسيق على منهجية تقديم المضمون، وإنما كان لابدّ من أن يكون ثمّة تنسيق في مجال إعداد المعلّمين وتأهيلهم وتدريبهم، ولاسيما في مجال التعليم العالي، «لأن قضية التعريب في هذا المجال ترتكز على محاور ثلاثة، هي، الأستاذ والكتاب والطالب، وأنه لا سبيل إلى تعريب التعليم العالي ما لم يؤمن بذلك عضو هيئة التدريس، وما لم يترسّخ في ذهنه اقتناع قويّ بأهمية التعريب باعتباره قضية توعيّة، ووسيلة فعّالة للارتقاء بمستوى التعليم، ودفع حركته خطوات بنّاءة إلى الأمام»[49].

على أن تتوفّر إلى جانب هذا الاقتناع وهذا الإيمان، أحدث المراجع العلميّة باللغة العربيّة، وللمدرّس في ذلك دور كبير، ترجمةً وتأليفاً وتعريباً للمصطلحات، مع تأهيله للتدريس بالعربيّة لتحسين لغته واستقامة لسانه، فإذا اقترنت هذه المقومات بقرار سياسيّ ملزم بتعريب التعليم الجامعيّ لاعتبارات قوميّة وعلميّة

(48) المرجع السابق، ص412.

(49) الدكتور محمود حافظ، تعريب التعليم العالي والجامعي في ربع القرن الأخير، ندوة الرباط، 1985، ص 12.

واجتماعية، فلا شكّ أن عضو هيئة التدريس سيمضي في تأدية رسالته التعليميّة في الجامعة بلسان عربيّ مبين[50].

ولقد أبان الدكتور عبد الصبور شاهين أن مأساة اللغة العربيّة تبرز بوضوح إذا ما رأينا أنّ العلوم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة كالهندسة والطبّ والصيدلة والطبيعة والرياضيّات كلّها تدرس باللغة الإنجليزيّة في جامعاتنا، لا لأنّ اللغة العربيّة عاجزة عن تمثّل حقائقها ومصطلحاتها تمثّلاً ما، بل لأنّ هيئات التدريس في هذه المجالات هي العاجزة عن استعمال اللغة العربيّة أداةً لنقل المعارف الحديثة ومتابعة ما ينشر في الخارج بفكر ولسان مبين[51].

ومن الأمور المساعدة على قيام عضو هيئة التدريس بعمله في التعريب، تكليفه عند تعيينه بترجمة أطروحته في الدكتوراه إلى اللغة العربيّة إغناء لعمليّة التعريب، وأن يكون ذلك شرطاً عند التعيين، وأن تكون سلامة اللغة شرطاً ينصّ عليه في تقويم الإنتاج العلميّ للترقّي في سلّم هيئة التدريس، وأن تعدّ الترجمة عملاً علميّاً يدخل في الترقيّة.

ويكون التنسيق في مجال طبيعة الدورات المهنيّة التدريبيّة التي يخضع لها أعضاء الهيئات التدريسيّة في جامعات الوطن العربيّ بغية إعداد المدرّسين الأكفياء القادرين على التعليم بالعربيّة، وأن ينتدب أساتذة من الجامعات التي تنفّذ التعريب للتدريس بالعربيّة إلى جامعات تسعى إلى التعريب، وتشجيع هؤلاء على الكتابة وإلقاء الدروس والمحاضرات والمشاركة في الندوات باللغة العربيّة الفصيحة كسراً للحاجز النفسيّ الذي يحسّون به، وكتابة البحوث بالعربيّة أيضاً، وأن يكون ثمّة برنامج لتبادل الزيّارات بين مدرّسي المادّة الواحدة في الجامعات

(50) المرجع السابق.

(51) الدكتور عبد الصبور شاهين، ديوجين مصباح الفكر، العدد الرابع والثلاثون، السنة العاشرة، 1976، ص 10.

العربيّة، وحضور الأساتذة الذين يدرّسون بالأجنبيّة إلى الجامعات العربيّة التي تدرّس العربية للاطلاع على تجاربها والإفادة منها. (52)

ومن الإجراءات المساعدة أيضاً تشجيع الأساتذة على مطالعة كتب التراث ذات العلاقة بتخصّصاتهم لمدّهم بمصطلحات علميّة ومفردات تعينهم على إغناء لغتهم في مجالات تخصّصهم، وأن يكون ثمّة تنسيق بين الجامعات العربيّة في تقرير مساق أو مادّة تتعلّق بوضع المصطلحات.

وإذا كان التنسيق في مجال مناهج إعداد المعلّمين إعداداً وتأهيلاً وتدريباً جذباً للعناصر الكفيّة إلى التدريس أمراً هامّاً، بحيث تكون وظيفيّة وعمليّة تركّز على الجوانب التطبيقيّة العمليّة، فإنّ التنسيق يعنى أيضاً بوضع الأدلّة للمعلّمين وبوضع الأدلّة للمناشط اللغوية اللاّصفيّة (إعداد صحف حائطيّة، ومجلاّت مدرسيّة، وإذاعات مدرسيّة، تمثيل مسرحيّات هادفة، إلقاء كلمات في المناسبات المختلفة وطنيّة كانت أو اجتماعيّة، مناقشة مضامين مسلسلات وأفلام تلفزيّة وسينمائيّة، تلخيص كتب ومناقشتها، إقامة معارض، مناظرات ومساجلات ومقابلات...الخ).

ولا يقتصر التنسيق على وضع أدّلة لاستعمال المناشط اللغويّة اللاّصفيّة، وإنما يمتدّ ليشمل وضع أدلّة لاستعمال التقنيّات التربويّة في تعليم اللغة وتعلّمها، والتنسيق في مجال تقويم الكفايات اللغويّة والأداء اللغويّ، والتنسيق في برامج الأطفال المصوغة بالعربيّة السهلة والميسّرة، والتنسيق في مجال معالجة مشكلات تعليم اللغة العربيّة بالأساليب العلميّة والتجارب الميدانيّة، وتعميم نتائج البحوث العلميّة في هذا المجال تحاشيّاً للتكرار وتبصيراً بما يتمّ على نطاق الساحة العربيّة من بحوث في مجال تعليم اللغة العربيّة وتعلّمها.

(52) الدكتور محمود أحمد السيّد، في قضايا التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 2010، ص210.

والتنسيق أيضاً يكون في مجال وضع المختارات من النصوص، على أن تتوفّر فيها جماليّات اللغة العربيّة ونشرها عبر الكلمة المسموعة والمرئيّة والمطبوعة، على أن يعنى بضبط النصوص المتخيرة إن من التراث أو من المعاصرة بالشكل، ويعنى بإخراجها وطباعتها تمهيداً لتعميمها على الصعيد العربيّ، على أن يتمّ الاختيار ليمتدّ في نسقين زمانيّ ومكانيّ، إذ يحرص في النسق المكانيّ على الامتداد من الدائرة المحلّيّة إلى الدائرة القوميّة، ومن ثمّ إلى دائرة الإنسانيّة، ليلتحم بالتجربة الإنسانيّة في قيّمها الجماليّة العليا وإنجازاتها الحضاريّة.

والتنسيق أخيراً لا آخراً، يكون في مجال ربط المهاجرين العرب في المغتربات بأمّتهم وتراثها وقضاياها، وتعليم أبنائهم اللغة العربيّة حفاظاً على هويّتهم من الضياع وشخصيّاتهم من الذوبان، والتنسيق في مجال إحداث عولمة للغة العربيّة في أوساط المسلمين من غير العرب، إذ باستطاعة العرب تقديم برامج علميةٍ وفكريةٍ وقرآنيةٍ وشرعيةٍ مكتوبةٍ أو مسموعةٍ، وكلّها مصوغة بالعربيّة الفصيحة، وآخذة بالحسبان العلاقة الوثيقة بين اللغة العربيّة والدين الإسلاميّ من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدّي ذلك إلى تقليل شأن اللهجات المحلّيّة لمصلحة الفصيحة.

9 – التنسيق في الإعلام اللغويّ العربيّ

من سمات عصرنا، أنّه يقال أحياناً إنه عصر الإعلام، وأن الوسائل الإعلامية تغزو العالم في كلّ مكان، وأن للتجييش الإعلاميّ دوراً كبيراً في صناعة الحرب والسلام في العالم، كما أنّ لوسائل التواصل الإعلاميّ دوراً كبيراً أيضاً في الحياة اللغويّة المعاصرة، ولقد أدّى تعدّد هذه الوسائل إلى نوع من المنافسة، ومع هذا يتكامل تأثيرها في حالات كثيرة، وأضحى تحويل الرواية إلى فيلم أمراً مألوفاً، والإفادة من التراث في عمل مسلسلات للأطفال يقرّب الأطفال من التراث المطبوع.

وثمّة عاملٌ هامّ يجعل لوسائل الاتصال الجماهيريّ أثراً بعيداً في الحياة اللغويّة، وهذا العامل هو تعدّد الوظائف اللغويّة في وسائل الاتصال، إذ تستخدم هذه اللغة في تلك الوسائل تارة للإخبار المباشر وأخرى للإبلاغ، وتارة للتسليّة والترفيه، أو تستخدم أيضاً لنقل التراث الاجتماعيّ والثقافيّ عبر الأجيال، وتقديم صور وقضايا واقعيّة، كما تستخدم اللغة أيضاً في التوعيّة الهادفة وفي الإعلان، وهذه وظائف متعددة تحمل بالضرورة صيغاً لغويّة مختلفة، وعدم تمييز المستويات اللغويّة لقطاعات البرامج لا يؤدّي إلى الإفادة الرشيدة من إمكانات اللغة.

إن معرفة الجمهور المستهدف والقدرة اللغويّة الحقيقيّة لديه، كلاهما شرط أساسيّ للوصول إلى الفاعليّة في الإعلام، وليست مهمّة وسائل الإعلام أن تقوم من الناحية اللغويّة بمهمة تسجيل اللهجات المختلفة، ولكنّها في المقام الأول تقدّم النمط اللغويّ المنشود في تنوّعاته المختلفة (برامج الأطفال، برامج المرأة، برامج الريّاضة، برامج الصحّة، برامج اللقاءات والحوارات...الخ).

إن ترسيخ هذا الاتجاه في التوعيّة وصقله يعد من الضرورات المعاصرة من أجل تشكيل الحياة اللغويّة بالطابع المنشود. ولن يبقى الإنتاج البرامجيّ زمناً طويلاً مرتبطاً باللهجات، فقد تعدّدت مواقع الإنتاج، والمستقبل القريب كفيل بجعل مراكز إنتاج البرامج تتعدّد في العواصم العربية كلها. ومن المتوقّع أن يزداد عدد العاملين في إنتاج البرامج في الأقطار العربيّة كلّها. وعندها تكون الإفادة من اللغة الفصيحة الموحّدة شرطاً ضروريّاً للانتشار الواسع على المستوى العربيّ، ولكم يسعد أحدنا من حين إلى آخر بالاستماع إلى أداء مسرحيّ بالعربيّة الفصيحة.

ويرى بعض المربّين أن أفضل طريقة لتعليم اللغة وأيسرها وأقربها إلى مسايرة الطبيعة «هي أن نستمع إليها فنطيل الاستماع، ونحاول التحدّث بها فنكثر المحاولة، ونكل إلى موهبة المحاكاة أن تؤدّي عملها في تطويع اللغة

وتملّكها وتيسير التصرّف فيها، وتلك سنّة الطبيعة في اكتساب الأطفال لغاتهم من غير معاناة ولا إكراه ولا مشقّة. فلو استطعنا أن نصطنع هذه البيئة التي تنطلق فيها الألسن باللغة صحيحة، ونستمع إليها فتنطبع في نفوسنا، ونحاكيها فتجري بها ألسنتنا، إذاً لملكنا اللغة من أيسر طرقها، ولمهّد لنا كلّ صعب في طريقها»[53].

إنّ بإمكان وسائل الإعلام أن تسهم في إيجاد هذه البيئة السماعيّة الفصيحة إذا ما أحسن استثمارها وتوظيفها بجعل العربيّة الفصيحة المعاصرة السهلة لغة الإعلام في كلّ فعاليّاته وبرامجه، لأنّ ثمّة علاقة وثيقة بين الجمهور العربيّ ووسائل الإعلام، إذ يعطيها من وقته الشيء الكثير، فإذا ما وقعت على سمعه طوال مدة استماعه لها اللغة العربيّة الفصيحة النقيّة الخاليّة من الأخطاء، خزن في ذاكرته أساليبها وطرائقها الناصعة في التعبير، ومع استمرار السماع ينضج ذلك في ذهنه فيولّد لديه المقدرة على المحاكاة، فيستخدم الفصيحة في التعبير عن حاجاته وأغراضه وأفكاره[54].

وعندما نطالب وسائل الإعلام في أن تسهم في سيرورة الفصيحة وامتلاك المستمع والمشاهد والقارئ للمهارات اللغويّة، فإننا لا نطالبها أن تلقي دروساً ومحاضرات وتوجيهات تتعلّق بالدراسات النحويّة والصرفيّة واللغويّة، وإنّما نريد منها أن تكون لغة برامجها ومسلسلاتها ومقابلاتها وزوايا صحفها وأفلامها ومسرحياتها وأغانيها لغةً عربيةً فصيحةً سليمةً من الأخطاء، بعيدةً عن العامّيّة، يكثر فيها إيراد الأساليب العربيّة الناصعة والطرائق التعبيريّة الواضحة، والمفردات التي تفهمها الغالبيّة العظمى من الجماهير، ثرية المضمون والدلالة، تواكب تقنيّات العصر..فإذا فعلت ذلك أسهمت في تكوين بيئة سماعيّة منشودة،

(53) إبراهيم مصطفى وزملاؤه، تحرير النحو العربي، دار المعارف بمصر، 1958، ص3.
(54) المرجع السابق ص3.

تساعد المستمعين على محاكاتها، لأن المواطن العربيّ ينفق من وقته ما يقارب ست ساعات يوميّاً في الاستماع ورؤية وقراءة وسائل الإعلام.[55]

ولمّا كان للإعلام هذا الدور الكبير في النهوض باللغة، إذا كان ما يبث عبر أجهزته ووسائله من برامج باللغة العربيّة الفصيحة كان لابدّ من التنسيق بين المعنيّين بالإعلام لإيجاد لغة إعلاميّة موضوعيّة وعقلانيّة ومنطقيّة واقعيّة وحوارّية تتّخذ أشكالاً لغويّة بسيطة عمليّة مباشرة وعصريّة ومألوفة، وتتجسّد بطرائق تعبيريّة غير معقّدة ولا متطفّلة أو منمّقة، وبعيدة عن التطرّف والمغالاة، وتستبعد الحشو واللغو والتكرار، والعبارات الشعاريّة والقوالب الفارغة، ومنفتحة على مصطلحات الحضارة الراهنة، ومختصرة ومكثّفة تؤدّي المعنى بأقل الألفاظ والكلمات وأقصر العبارات والجمل مع أيسر صياغة دون أن تهبط إلى العامّية، ودون أن تقع في الابتذال والضحالة والوهن والسطحية[56].

ويمكن الاستناد في تخيّر هذه اللغة الإعلاميّة والتنسيق بين المعنيّين في الإعلام إلى رؤية الجاحظ في حسن الكلام إذ يقول: «وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه، فإذا كان المعنى شريفاً واللفظ بليغاً، وكان صحيح الطبع، بعيداً عن الاستكراه، ومنزّهاً عن الاختلال، مصوناً عن التكلّف، صنع في القلب صنيع الغيث في التربة الكريمة»[57].

وانطلاقاً من هذه الرؤية في الوقوف على أحسن الكلام، يمكن التنسيق بين معدّي البرامج الإعلاميّة المصوغة بالفصيحة على نطاق الوطن العربيّ، ذلك أن الكلام الجميل الجذّاب والشائق يؤثّر في النفوس تأثير الغيث في التربة الكريمة على حدّ تعبير الجاحظ.

---

(55) الدكتور سعد محمد الكردي، الإعلام وتنمية الملكة اللغوية بين الواقع والطموح، ندوة مجمع اللغة العربية بدمشق (اللغة العربية والإعلام)، عام 1998، ص6.

(56) الدكتور تركي صقر، اللغة العربية والإعلام، ندوة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1998، ص6.

(57) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1 ص63.

ولن تحقّق المنظومة الإعلاميّة الأهداف المرسومة لها إلاّ على أيدي إعلاميّين لائقين مؤهّلين فكراً وروحاً وثقافةً، وقادرين على تطبيق القرارات الراميّة إلى التمكين للغة العربيّة، واختيارهم في ضوء معايير من حيث التكوين الجسديّ العامّ سلامة المخارج وحسن المظهر، ومن حيث التكوين النفسيّ والفكريّ والتمكّن من اللغة.

ولابدّ من التنسيق في مجال وضع معايير للغة الإعلام المبثوثة عبر الإذاعة، بحيث تتّسم بقصر الجمل والعبارات، وتجنّب الحشو اللفظيّ والابتعاد عن الجمل الاعتراضيّة وأسماء الموصول التي قد تعود على الفاعل أو غيره، وتجنّب استخدام كلمتين متشابهتين في النطق ومختلفتين في المعنى في جملة واحدة، والوضوح واستخدام الألفاظ المألوفة، والتكرار لأنّه سمة لغة الإذاعة والتلفزة، ذلك، لأن المتلقّي لا يستطيع أن يعود إلى مراجعة الكلام على النحو المتّبع في الصحيفة.

10 – التنسيق في معالجة الرموز العلميّة

رأينا أنّ ثمّة فوضى في استخدام الرموز العلميّة وكتابتها حتى في الكتب المدرسيّة والمراجع التعليميّة، وتتجلّى هذه الفوضى أيضاً في استخدام الأرقام، فبعضهم يستخدم الأرقام الهنديّة التي يقال إنها عربيّة، وبعضهم الآخر يصر على أن الأرقام اللاّتينيّة (1، 2، 3) هي العربيّة، ولقد أقرّ مجمع اللغة العربيّة بدمشق أن أرقام كل طرف هي عربيّة. أما المنهجيّة التي لابدّ من اعتمادها والاستناد إليها في استعمال الرموز العلميّة فهي التي وضعها اتحاد المجامع اللغويّة والعلميّة العربيّة حين اعتمد مبدأ التعريب الشامل للرموز العلميّة بناء على مشروعين أعدّهما مجمع اللغة العربيّة في الأردن ومجمع اللغة العربيّة في القاهرة، مدّعمين بملاحظات الهيئات العلميّة العربيّة الأخرى عليهما، وقد أقرّ الاتحاد المشروع الموحّد للرموز العربيّة في ندوة عقدت في عمان عام 1987، ونشره في القاهرة عام 1988 في كتاب مستقلّ عنوانه «الرموز العلميّة وطريقة أدائها»، وهو الذي اعتمده مكتب تنسيق التعريب بالرباط مادام مُقرّاً من اتحاد المجامع اللغويّة والعلميّة العربيّة. وكل ما هو مطلوب في مجال التنسيق أن يلتزم به المؤلّفون مادام

هو ثمرة من ثمار التنسيق بين مكتب تنسيق التعريب واتحاد المجامع اللغويّة والعلميّة العربيّة.

11 – التنسيق في مجال الترجمة

إن ثمة تفجّراً معرفيّاً وتقانيّاً في عالمنا المعاصر، ولم يقتصر هذا التفجّر على ميدان دون آخر، فهو في ميدان العلوم الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة وفي ميدان العلوم الطبيعيّة والحيويّة والهندسيّة والمعلوماتيّة...الخ.

هذه العلوم التطبيقيّة التي ترود الطبيعة، وتكتشف نواميسها، وتلتمس قوانينها، والتي تنمو بالبحث في المخابر والمعامل وتتّسع كل يوم، تتّخذ أوطانها في اللغات العالميّة الحيّة، لغات الشعوب المتقدّمة.

من هنا قامت الحاجة الملحّة إلى ترجمة هذه العلوم وتوطينها في لغتنا، معرفةً وتطبيقاً، نظريّات وتقانة، لأنّ هذه الأمور لا يمكن استيرادها، فهي ليست سلعاً، ولكنها مقوّمات التقدّم.

وترجمة العلوم تحتاج إلى شروط ليس أقلّها الإحاطة بمقوّماتها، والتمكّن من اللغتين المترجم منها والمترجم إليها. وثمّة عقبة خاصّة في مجال الترجمة إلى اللغة العربيّة، وهي أنّ المجال الواسع لانتشار اللغة العربيّة، وقيام الحكومات القطريّة، وعدم مركزيّة المؤسّسات الثقافيّة والعلميّة، كلّ ذلك أعطى للترجمة حرّية في اختيار الكلمات وخاصّة مع اتساع قدرات اللغة العربيّة التعبيريّة، وكثرة المترادفات فيها، مما استدعى التنسيق في الترجمة باختيار مصطلح واحد في مجال العلوم للمفهوم الواحد، بغية إيجاد لغة علميّة عربيّة واحدة، ينمو فيها التطور العلميّ والتقانيّ والثقافيّ، ويستجيب لحاجات التعليم في جميع مراحله، ولحاجات الإنتاج في مراكز البحوث العلميّة.[58]

(58) الدكتور محي الدين صابر، تقديم الطبعة الأولى من المعجم الموحد لمصطلح اللسانيات، الصادر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط.

وتجدر الإشارة إلى أن التنسيق في مجال الترجمة إلى اللغة العربيّة وفي جميع ميادين المعرفة، ولاسيما ميادين العلوم والتقانة، يسهم أيّما إسهام في إغناء اللغة العلميّة والتقانيّة للقوى العاملة، وهي اللغة الأمّ التي لها دور كبير في تحسين مردود القوى العاملة، ويتنامى دورها مع الترجمة نحو الاقتصاد المبنيّ على المعرفة.

وإذا كانت الحاجة إلى التنسيق في توفير ما يحتاج إليه المدرّسون والطلاّب في مختلف المجالات والتخصّصات فإن ثمّة حاجة في الوقت نفسه إلى ترجمة الدوريّات الصحّية والأكاديميّة والتقانيّة والبحوث والرسائل الجامعيّة تمشّياً مع تدريس العلوم والتقانة بالعربيّة، وتمتدّ الحاجة إلى ترجمة المزيد من البرامج التلفزيّة، التي تعمل على زيادة ثقافة المجتمع وبرامج طبيّة وصحيّة وترجمة الأفلام والمسلسلات التلفزيّة المناسبة، والمزيد من برامج المعلوماتيّة وأنظمتها والنشرات والكرّاسات الملحقة بالأجهزة والأدوات والموادّ المستوردة.

ويستدعي التنسيق أيضاً تعريف الآخرين من أبناء اللغات الأخرى بالحضارة العربيّة عن طريق ترجمة ما أسهم به العرب في مسيرة الحضارة الإنسانيّة، ونشر روائع القيم الإنسانيّة وإطلاع الآخرين عليها[59].

ويتجلّى التنسيق أيضاً في مجالات ارتباط عمليّة الترجمة بترقيّة أعضاء الهيئة التدريسيّة وتخصيص جوائز ومكافآت تشجيعيّة للمترجمين، ووضع مقرّر ترجمة في كل تخصّص، فمن يدرس علم الرياضيّات عليه أن يكون ملمًّا بأسس الترجمة فيه مع التركيز على الجانب التخصّصيّ[60]، وتشجيع العناية بالترجمة الفوريّة التي تحتاج إلى تدريب ومران وسرعة خاطر والاطّلاع على مادّة الاختصاص مع رصيد

(59) الدكتور محمود أحمد السيّد، اللغة العربية وتحديات العصر، مطبوعات وزارة الثقافة السورية، دمشق 2008، ص95.

(60) الدكتور محمود أحمد السيد، في قضايا التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 2010، ص37.

كبير في اللغتين العربيّة والأجنبيّة، ورصد الترجمات على الساحة العربيّة تلافياً للتكرار، وتعرّفاً للمجالات التي لابدّ من الترجمة فيها، ودعم المركز العربيّ للتعريب والترجمة والتأليف والنشر وتوفير الإمكانات المادّية له ليضطلع بدوره في مجالات الترجمة، وتعزيز دور المركز العربيّ للوثائق والمطبوعات الصحيّة بالكويت، ومن ثمّ التنسيق بين هذين المركزين وبين المنظَّمات المعنية بالترجمة إلى العربيّة كالمنظّمة العربيّة للترجمة، والمؤسّسات والمديريّات المعنيّة بالترجمة على الصعيدين المحلّيّ القطريّ و الإقليميّ ومن ثم العالميّ في الوقت نفسه.

12 – التنسيق اللغويّ على الشابكة

من التحدّيات التي تواجهها اللغة العربيّة في ميدان المعلوماتيّة واستخدامها على الشابكة (الإنترنت) تعدّد مواصفات محارفها، إذ إن اللغة العربيّة تأتي في المرتبة الخامسة في العالم من حيث عدد السكان المتكلّمين بها، فهي تجيء قبل الفرنسيّة والألمانيّة واليابانيّة والإيطاليّة، ومع ذلك فقد اعتمدت مواصفات محارف هذه اللغات وفرضت رسميّاً، ولم يتحقق ذلك عربيّاً، وهذه الحال هي نفسها في كل المواصفات الأخرى لاستعمال اللغة العربيّة في جميع التطبيقات اللغويّة المكتوبة والمحكيّة[61].

وتجدر الإشارة إلى أن تعدد المواصفات يؤدّي إلى إشكالات في الشابكة وفي البحث في قواعد المعطيات، وفي الإعلام، ويسبّب العديد من المشكلات في مجالات تعرّف الحروف العربيّة، ولدى المدقّق الإملائيّ، والمدقّق الصرفيّ، والمدقق النحويّ، وفي التحليل والتركيب، وتوليد النصّ الآليّ والترجمة بين اللغات، وتعرّف الكلام وتركيبه، والفهم الآليّ للنصّ[62].

(61) الدكتور محمد مراياتي، قضايا راهنة حول اللغة العربية والشابكة، مجمع اللغة العربية بدمشق في مؤتمره السنوي (اللغة العربية والمعلوماتية)، دمشق، 2006، ص 10.

(62) الدكتور محمود أحمد السيد، اللغة العربية وتحديات العصر، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2008،ص 64.

من هنا كانت الحاجة ماسّة إلى التنسيق بين المتخصّصين لوضع مواصفات المحارف العربيّة واعتمادها، وإلى التنسيق في مجال تطوير أدوات البحث عن المعلومات باللغة العربيّة «محرّكات البحث» تسهيلاً للوصول إلى مصادر المعلومات، وإقامة بناء مواقع (ويب) تفاعليّة باللغة العربيّة، ودعم مشروعات توحيد المصطلحات العربيّة في مجال المعلوماتيّة، لما لها من أثر في تسهيل تواصل الأفراد والباحثين العاملين في هذا الميدان.

إنّ التنسيق ضروريّ أيضاً في مجال استثمار الحواسيب في إنفاذ المشروعات الكبيرة في ميدان اللغة العربيّة (مشروع الذخيرة اللغوية، مشروع المعجم التاريخيّ، مشروع معجم التعابير الاصطلاحيّة، مشروع معجم المفاهيم، مشروع البنى اللغويّة...الخ).

والتنسيق أيضاً في مجال البرامج التربويّة اللغويّة على الشابكة، من مثل، برامج تعليم اللغة العربيّة وتعلّمها لأبنائها المقيمين والمهاجرين، ولغير أبنائها من الدول الإسلاميّة وغيرهم من الراغبين في تعلّم العربيّة، وبرامج التعلّم الذاتيّ، وتأهيل معلّمي العربيّة وتدريبهم، وبرامج الترجمة الإعلاميّة..الخ، والتنسيق في مجال إغناء المحتوى الرقميّ على الشابكة، وتخصيص جوائز لأفضل المواقع التي تعتمد العربيّة الفصيحة.

وتجدر الإشارة إلى أن نقطة الضعف الرئيسيّة في الواقع العربيّ برمته حتى الآن، هي في ضعف بنيته العلميّة في مؤسّساته الأكاديميّة والبحثيّة على كثرة العقول العربيّة المتفوّقة في المراكز البحثيّة العالميّة. ويظلّ عجزنا حتى اليوم عن إقامة مجتمع معرفيّ متكامل يتمّ إنتاج العلم فيه، هو الذي يحرمنا من الإفادة القصوى من العولمة إيجابيّاً وتفادي الجوانب السلبيّة لها، ويضعنا دوماً في موقف المستهلك لإنتاج الآخر بشروطه، والعاجز عن استعادة دوره في مجال السباق العلميّ والتقنيّ بكفاءة تنافسيّة عاليّة.

على أنه في مقابل هذه العوامل المقلقة، هناك محدّدات أخرى تبعث على الاطمئنان، تتعلّق في جملتها بطبيعة اللغة العربيّة وكفاءتها العاليّة المعتمدة على المنطق والاقتصاد والجدّية بالمنافسة المستقبليّة، ومن أهمّها قدرة اللغة العربيّة المشهود لها على امتصاص المنجزات العلميّة وتداولها والإبداع فيها، وقد برهنت على هذه القدرة في مرحلتين حاسمتين، إحداهما في عصرها الذهبي خلال مرحلة المدّ العباسيّ الإمبراطوريّ، والأخرى في العصر الحديث حيث وسعت بمرونة فائقة وآليات متجدّدة في الاشتقاق والنحت والتعريب عشرات الآلاف من المصطلحات العلميّة والتقنيّة(63).

13 – التنسيق بين جمعيّات حماية اللغة العربيّة

ثمة جمعيّات أهليّة غير حكوميّة لحماية اللغة العربيّة، تعمل على صون العربيّة وحمايتها من التحدّيات التي تواجهها، وتقوم بمناشط وفعاليّات في هذا المجال، فثمّة جمعيّة في دولة الإمارات العربيّة المتحدة، وجمعيّة في مصر، وجمعيّة في المغرب، وجمعيّة في لبنان عنوانها «جمعيّة فعل أمر»، وهناك لجنة عليا في الجزائر، ولجنة للتمكين للغة العربيّة في سوريّة.

ولاشك في أن التنسيق بين هذه الجمعيّات في مجالات عملها أمر مهمّ جداً، ذلك لأن تبادل التجارب والإفادة من المناحي الإيجابيّة، ذلك كلّه يسهم في دفع عمل هذه اللجان خطوات إلى الأمام، كما أن العمل التطوعيّ في هذه الجمعيات مثال حيّ على الانتماء الأصيل إلى الأمّة وخدمة لغتها.

14 – التنسيق بين مكتب تنسيق التعريب وإدارات المنظّمة

ثمّة جهودٌ في مجال التعريب بذلتها المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم، ولا تزال تبذ لها، عبر إداراتها والمكاتب والمراكز التابعة لها. ولقد تجلّت

(63) الدكتور صلاح فضل، اللغة العربية في ظل تحديات العولمة، اللغة العربية والتعليم، رؤية مستقبلية للتطوير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2008 ص465.

هذه الجهود في مشروعات متعدّدة عملت هذه الجهات على إنجازها، والتوصل إلى مقترحات وتوصيّات سعت إلى تنفيذها على الصعيد القوميّ.

ومن بدهيّات تنسيق التعريب، أن تنطلق هذه المشروعات من استراتيجيّة واحدة ورؤية واضحة وخطّة محكمة تحاشيّاً للتكرار واختصاراً للجهود. ولمّا كانت إدارة التربيّة في المنظمّة قد أنجزت من قبلُ الخطّة العامّة لتعريب التعليم(64)، كان لابد من أن يكون ثمة تنسيق بين تلك الخطّة والخطّة العامّة لتنسيق التعريب، مادام تعريب التعليم يمثّل جانباً من جوانب الخطّة الحاليّة، إذ لا شيء يعمل على النجاح مثل التنسيق بمعناه التكامليّ والتنظيميّ والموجّه إلى تحقيق أهدافٍ محدّدة وغايات واضحة.

15 – تكليف لجان للمتابعة

مادام ثمّة غيّاب للجان المتابعة، كان من المفروض أن تكون هناك لجنة متابعة بعد كلّ مؤتمر للتعريب لمتابعة تنفيذ توصيّاته، وألاّ يكتفى فقط بإرسال التوصيّات إلى الجهات المعنيّة بالتنفيذ، وإنما لابدّ من متابعةٍ حثيثةٍ بغيةَ إنفاذها دون إحباطٍ أو فتورٍ من أعضاء اللجنة من جرّاء هذه المتابعة؛ ذلك، لأن المحاولات المتعدّدة و الإصرار المتتالي والتحلّي بالصبر، ذلك كلّه يمكن أن يؤدّي إلى تحقيق الغاية، ورحم الله شاعرنا العربيّ إذ يقول:

أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن للقرع للأبواب أن يلجا

وليس غيّاب لجنة المتابعة مقتصراً على النطاق المحلّيّ فقط، وإنّما هنالك غيّاب للجان المتابعة على النطاق القوميّ، فالاستراتيجيّات والخطط التي وضعتها المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم لم يطبّق معظمها على الصعيد

(64) الدكتور محمود أحمد السيد وآخرون، الخطة العامة لتعريب التعليم، المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إدارة التربية)، تونس، 2011.

القوميّ، وكم من جهود بذلت في عقد المؤتمرات والندوات! [65]، ولكن ذلك كله لم يؤدّ إلى تحقيق الأهداف المرجوّة والغايات المنشودة بسبب غيّاب المتابعة من جهة، وعدم الإلزام من جهة أخرى.

والخلاصة التي ننتهي إليها بعد أن ذكرنا أهمّ المجالات في تنسيق التعريب، هي أنّ الانطلاق من استراتيجيّة واحدة، وأهداف واضحة، ومعايير متّفقٍ عليها، ذلك كلّه يُسهّل العمل في هذا الطريق، وممّا يسهّل العمل أيضاً أن تتوفّر في نفوس العاملين جذوة الإيمان بالتعريب، وعمق الانتماء إلى الأمّة ولغتها الأمّ، العربيّة الفصيحة، وقوّة الإرادة، والإصرار على مواجهة التحدّيات، والتغلّب على المعوّقات. ورحم الله شاعرنا العربيّ إذ يقول:

وما استعصى على قوم منالٌ إذا الإقدامُ كان لهم ركابا

(65) الدكتور محمود أحمد السيّد، اللغة العربية وتحديات العصر، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2008، ص 158.